



دور الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بتعزيز قدرات صغار المزارعين في ضوء التغير المناخي والتحول للزراعة الايكولوجية

إعداد:

م. محمد رامز جرار
أ. عماد محمد أبو دواس



دور الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بتعزيز قدرات صغار المزارعين في ضوء التغير المناخي والتحول للزراعة الايكولوجية

ضمن سلسلة من الدراسات التي يقوم بها المركز الفلسطيني
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2024

إعداد

م. محمد رامز جرار/ إستشاري التغير المناخي

أ. عماد محمد ابو دواس/ إستشاري وباحث بالاقتصاد والفكر التعاوني

إعداد المادة العلمية	الخبير الزراعي م. محمد جرار + الخبير التعاوني أ. عماد محمد أبو دواس
التحرير اللغوي	أ. عبد الفتاح صبيح
التصميم الفني	

تم اعداد هذا البحث والدراسة العلمية وطباعته من خلال

مشروع تعزيز سبل العيش المستدامة من خلال المؤسسات المجتمعية

الذي ينفذه المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ESDC مع مؤسسة وي افيكس
WE EFFECT السويدية

تنويه

ان المعلومات و الأفكار و البيانات التي طرحت في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة افكار
ووجهات نظر او السياسات الرسمية للجهات الممولة لطباعة هذه البحث (وي افيكس
السويدية و المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) كما ان الجهات المذكورة لا
تتحمل اية مسؤولية تجاه المحتوى من معلومات او جداول واحصائيات و انما هي مسؤولية
معديه .

ان حقوق النشر والطباعة محفوظة لمعدي هذا البحث و الدراسة، ولا يجوز انتاج او نشر أي
جزء من هذا البحث، او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه، او أية طريقة
سواء كانت الكترونية او ميكانيكية او بالتصوير او بالتسجيل او بخلاف ذلك الا بموافقة خطية
من الباحث و عدا ذلك يقع صاحب الشأن تحت طائلة المسؤولية

المخلص

يركز البحث على الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمواجهة التحديات التي يفرضها التغير المناخي، خاصة على صغار المزارعين الذين يتأثرون بشكل خاص بالكوارث الطبيعية وتدهور الموارد التي يعتمدون عليها، ويبرز أن هؤلاء المزارعين يحتاجون لدعم يساعدهم في مواجهة التغير المناخي ويعزز قدرتهم على التكيف.

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم صغار المزارعين المتضررين من التغير المناخي، مع التركيز على تعزيز استدامة القطاع الزراعي، وتسعى الدراسة إلى تقديم حلول عملية تدعم المزارعين الصغار، وتسهم في الحفاظ على مواردهم من خلال الزراعة الإيكولوجية كممارسات زراعية ملائمة ومستدامة.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتناول تأثير التغير المناخي ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التخفيف من آثاره.

النتائج

- 1- التغير المناخي يؤثر بشدة على صغار المزارعين الذين يعتمدون بشكل أساسي على الموارد الطبيعية
- 2- الزراعة الإيكولوجية تعتبر من أفضل الحلول لمواجهة آثار التغير المناخي
- 3- لتعاونيات الزراعة توفر وسائل دعم فعالة تتيح للمزارعين الصغار مواجهة تأثيرات التغير المناخي ضمن إطار العدالة الاجتماعية.
- 4- العدالة المناخية جزء من العدالة الاجتماعية وتُعتبر من الأهداف الرئيسية لنموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- 5- التعاونيات تعزز الوعي والتعليم الجماعي مما يساعد المزارعين على تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات الزراعية.
- 6- التعاونيات تقلل المخاطر من خلال تقاسم التحديات والمخاطر المناخية.
- 7- التعاونيات تعزز الصوت السياسي لصغار المزارعين في السياسات الزراعية لزيادة دعم استدامتهم في ظل التغيرات المناخية

التوصيات

- 1- تعزيز الوعي العام بأهمية الزراعة البيئية ودورها في مواجهة آثار التغير المناخي
- 2- عقد ورش عمل للتوعية بأهمية الزراعة الإيكولوجية وتبني سياسات داعمة لها
- 3- إصدار قوانين وتشريعات لتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة
- 4- دعم التعاونيات الزراعية كوسيلة فعّالة لتحسين استدامة صغار المزارعين
- 5- ادماج مفاهيم الزراعة الإيكولوجية في المناهج التعليمية الزراعية وتنظيم حملات إعلامية لزيادة الوعي حول آثار التغير المناخي وأهمية الزراعة المستدامة.

تمهيد

إن الناظر اليوم في بيئة الأعمال المحلية والدولية يدرك أنها في تطور مستمر، وأن الاحتياجات البشرية في تزايد، فذلك أصبحت التنمية التشاركية من اللوازم ومن الاتجاهات السائدة والفاعلة للتعاون ما بين الحكومات على مستويات الجغرافيا المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، ومن هذه الاتجاهات ما بات يعرف **(بالاقتصاد الإجمالي والتضامني)** فهذا المفهوم أصبح ضرورياً كرهان استراتيجي في مختلف دول العالم لدوره في فتح آفاق تشغيلية، وخلق فرص عمل، وضمان توزيع اقليمي عادل للثروة الإقليمية **(العدالة الاجتماعية)** وكذلك دوره في تحقيق **العدالة المناخية**.

فالعدالة الاجتماعية اليوم هي شرط لازم للتنمية بما تضمنه من مبادئ حقوق الانسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة، وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو خلال العقود القليلة الماضية، لكن لم يثمر هذا النجاح في درء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة.

ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ركز الاختصاصيون في إطار سعيهم الجاد في الحل إلى توليف تنمية تتسع لمزيد من العدالة الاجتماعية قائمة على استحداث ادوات شامله، وجامعه لمعالجه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني وسيلة هامه لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحقيق تنميه تضمن مصالح أشد الفئات عوزاً وقد بدأ هذا المفهوم ينتشر في التسعينيات، وأخذ يحظى بتأييد متزايد باعتباره بديلاً مبتكراً عن نموذج التنمية التقليدي القائم على دعم النمو.

ولا يمكن الفصل بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية، فهما وجهان لعملة واحدة. إذ يعتبر هذان المفهومان المترابطان من المسائل الحيوية التي تُساهم في تحقيق وبناء مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للجميع.

في الواقع، تُقر وتعترف العدالة المناخية بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية المختلفة على المجتمعات التي تُسببها أزمة المناخ، وهي تؤكد أنّ هذه الازمة لا تؤثر على الجميع بالتساوي، فتدفع المجتمعات الضعيفة والمهمشة الأقل مسؤولية عن الانبعاثات الفاتورة الأكبر لأزمة تغير المناخ لتتال النصيب الأكبر من تداعياتها المدمرة. الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاقم وتعميق أوجه عدم المساواة وحالات الظلم القائمة.

إذاً لا يمكننا بناء عالم مستدام وقادر على الصمود وتحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية المنشودة، إلا عبر اعتماد نموذج اقتصادي بديل يضع الناس والاستدامة كأولوية على الربح والاستخراج الجشع للموارد

ما هي العدالة المناخية؟ (2023) MCE Clean Energy

<https://mcecleanenergy.org/ar/what-is-climate-justice/>

أهمية البحث ومنهجيته

مشكلة البحث: لاحظ الباحثان من خلال تتبعهما لأدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن هنالك دوراً مهماً من هذه الأدوار يمكن لعبه ضمن السياق والتوجه العالمي المرتعب من آثار التغير المناخي وتأثيره في مناحي عديدة، وبالأخص في القطاع الزراعي وأن إحدى المجموعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ هي صغار المزارعين الذين يعيشون داخله، هؤلاء المزارعون معرضون بشكل خاص للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغير، وأكثر من ذلك متأثرين بتدهور الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل عيشه، لذا فإنهم يحتاجون للمساعدة في عكس اتجاه تغير المناخ.

1- أهمية البحث:

تتناول الدراسة تأثير التغير المناخي على صغار المزارعين والتحديات التي يواجهونها في ظل هذا التغير. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التخفيف من هذه التحديات والحفاظ على استدامة المزارعين الصغار حيث تبرز أهمية البحث في تقديم حلول عملية للحفاظ على صغار المزارعين، وذلك من خلال تعزيز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة فعالة في دعمهم.

2- أهداف البحث:

- ◀ **تحليل تأثير التغير المناخي على صغار المزارعين:** دراسة التحديات التي يواجهها صغار المزارعين نتيجة التغير المناخي وكيف يؤثر ذلك على إنتاجهم واستدامتهم.
- ◀ **استكشاف دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** تحديد كيفية استخدام التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي كأدوات للتخفيف من آثار التغير المناخي على المزارعين الصغار.
- ◀ **تقديم توصيات:** وضع مقترحات عملية لتعزيز دور التعاونيات في دعم صغار المزارعين في مواجهة التغير المناخي.

3- منهجية البحث:

- ◀ **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر المتعلقة بالتغير المناخي ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التخفيف من آثاره.

◀ جمع البيانات:

- **البيانات الثانوية:** تحليل الدراسات السابقة، التقارير الدولية، والإحصاءات المتاحة حول تأثير التغير المناخي على صغار المزارعين ودور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **البيانات الأولية:** إجراء مقابلات مع مزارعين صغار، قادة التعاونيات، وخبراء في الاقتصاد الاجتماعي لتجميع رؤى ميدانية حول الموضوع.
- **تحليل البيانات:** استخدام أساليب تحليل البيانات النوعية لتحديد الأنماط والتوجهات الرئيسية المتعلقة بالبحث.

4- إطار العمل النظري:

- ◀ مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعريف شامل للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وأدوارهما في التنمية المستدامة.
- ◀ التغير المناخي وآثاره على الزراعة: تقديم لمحة عن التغير المناخي وتفصيل كيفية تأثيره على الأنظمة الزراعية خاصة لصغار المزارعين.
- ◀ نماذج من التعاونيات الزراعية الناجحة: دراسة حالات ونماذج من التعاونيات التي نجحت في دعم المزارعين الصغار في مواجهة التغير المناخي.

5- تحليل النتائج:

- ◀ التحديات الرئيسية: تحليل التحديات التي يواجهها صغار المزارعين نتيجة التغير المناخي.
- ◀ دور التعاونيات: تقييم مدى فعالية التعاونيات في التخفيف من هذه التحديات.

جدول المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الملخص	4
2	التمهيد	5
3	المقدمة	10
4	الفصل الاول (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)	11
5	مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	11
6	أسس ومركزات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني	11
7	خصائص ودوافع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني	12
8	الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني	12
9	الفصل الثاني (التغير المناخي)	14
10	مفهوم النظام المناخي	14
11	التعريف بالتغير المناخي	18
12	الفصل الثالث (العدالة المناخية)	22
13	التعريف بالعدالة المناخية	22
14	لماذا العدالة المناخية	23
15	الفصل الرابع (الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين الفلسطينيين)	24
16	تعريف صغار المزارعين	24
17	متوسط دخل المزارع الفلسطيني	27
18	المساحات و الحيازات الزراعية	29
19	الفصل الخامس (الزراعة الايكولوجية)	31
20	ماهي الزراعة الايكولوجية	31
21	عناصر الزراعة الإيكولوجية: (FAO)	32
22	لماذا الزراعة الايكولوجية	35

37	الفرص والتحديات امام الزراعة الايكولوجية	23
38	واقع الزراعة الايكولوجية	24
43	واقع الزراعة الايكولوجية في فلسطين	25
45	الفصل السادس (الزراعة الإيكولوجية والجمعيات التعاونية)	26
46	الشراكة بين الزراعة الإيكولوجية والجمعيات التعاونية	27
47	الفصل السابع (واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)	28
47	الوضع القانوني لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين	29
48	اهم اشكال الدعم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين	30
51	منهجيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم صغار المزارعين لمواجهة اثار التغير المناخي والتحول للزراعة الايكولوجية	31
53	الخلاصة	32
54	النتائج	33
55	التوصيات	34
56	قائمة المصادر والمراجع	35

المقدمة

كانت الأعوام الأخيرة أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق على كوكبنا، إنه لأمر مقلق ويثير الذعر!، كل هذا بسبب تغير المناخ الذي له تأثير عميق على أمتنا والعالم (الرمز الأحمر للإنسانية) هذا ما وصف به الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غو يتريش التقرير الذي أعده علماء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إن أجراء الإنذار تصم الأذان ويجب ان يدق هذا التقرير ناقوس الموت للفحم والوقود الأحفوري قبل أن يدمر كوكبنا

الكل سيتأثر لكن احدى المجموعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ هي صغار المزارعين الذين يعيشون داخلها، هؤلاء المزارعون معرضون بشكل خاص للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغير وأكثر من ذلك متأثرين بتدهور الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل عيشهم، لذا فإنهم يحتاجون للمساعدة في عكس إتجاه تغير المناخ لكن كيف وما هو النموذج من الأعمال الذي يمكن من خلاله مساعده صغار المزارعين والحفاظ عليهم من آثار التغير المناخي؟

إنه الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

نسلط الضوء في هذه الدراسة على أهمية الإقتصاد الإجتماعي و التضامني كنموذج أعمال بديل قادر على تحقيق العدالة المناخية والحفاظ على صغار المزارعين من اثار التغير المناخي.

الفصل الاول

(الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)

مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

يحدد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بحسب أدبيات منظمه العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي بكونه: مجموعه من المنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، كما تعتبره نموذجاً اقتصادياً يمكن من تقريب الهوة بين السمة المنظمة والسمة غير المنظمة للاقتصاد باعتباره يبني جسوراً بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية بين الافراد والمجتمع.

أسس ومرتكزات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

1. التركيز على الإنسان حيث يركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على احترام كرامه الإنسان وتلبية احتياجاته الأساسية، حيث ينظر الى الأفراد على أنهم لهم حقوق وعليهم التزامات مما يعزز مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار الاقتصادي.
2. التعاون والتعاقد ويعتمد هذا النموذج على التعاون والاتحاد والتعاقد بين الافراد والمجتمعات، حيث يشجع على تكوين التعاونيات والجمعيات والشراكات التي تعمل على تحقيق الفائدة المشتركة وتعزيز التضامن الاجتماعي.
3. التنمية المستدامة وبنى على تشجيع استخدام الموارد الطبيعية بطرق عقلانية ومستدامة تعزز الحفاظ على البيئة، كما يقوم بتلبية حاجيات الحاضر دون الحاق الضرر بحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد.
4. العدالة الاجتماعية ويهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التخفيف من حده الفوارق بين افراد المجتمع، وكذلك توفير فرص متساوية للجميع من خلال الحد من التمييز والظلم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المساواة والتنمية الشاملة.
5. الملكية المشتركة الاقتصادية حيث يشجع على الملكية المشتركة للموارد وتوزيع الثروة بطريقه عادله، كما يسعى إلى تشجيع مشاركة فاعلة للأفراد والمجتمعات في إدارة الثروة واتخاذ القرارات المناسبة.
6. المبادئ والتوجيه الأخلاقي حيث يعتمد على القيم الأخلاقية مثل العدل، والمساواة، والاحترام، والمسؤولية.

خصائص ودوافع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني:

مع اتساع الهوة بين امكانيات الدول والنمو السكاني وتوسع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، برزت أهمية الاقتصاد التضامني الاجتماعي وتنظيماته المختلفة، لسد هذه الفجوة خاصة أنها تتمدد وتتسع، ولسد كل الثغرات على اختلافاتها المتباينة، فان الفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامني كالأفراد أو المؤسسات أو الدول وأي تعاون ثنائي بينهما الساعي لتقليص الفوارق مهما كانت، وترسيخ التنمية سواء بالرأي، أو العمل، أو التمويل، أو بغير ذلك.

ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها من دون أن ترمي من خلال ذلك إلى الربح الفردي كهدف رئيسي، ويشكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني نموذجاً اقتصادياً يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في النموذج الاقتصادي.

الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

أولاً: التعاونيات: وتعرفها منظمة الجمعية الدولية للتعاونيات بأنها جمعيات مستقلة تتكون من أشكال أو من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة إحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والإدارة التشاركية، فنشأة التعاونيات خصيصاً من أجل محاربة الإستغلال الرأسمالي، وتخفيف الفوارق الاجتماعية، وتحسين الظروف الإجتماعي، وتحدد لها مبادئ تعرف بالمبادئ السبع ومن أهمها التعاون بين التعاونيات.

وتتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغماً سلساً بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية، ودوافع التحكم، ودوافع الإنتفاع الإستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة، وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة، وإلى خلق شبكة عالمية للتعاونيات، يتم من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات والأبحاث والتقارير وأدلة العمل، وعقد المؤتمرات وإصدار الدورات والنشرات.

أهمية العمل التعاوني

لا يختلف اثنان على أهمية العمل التعاوني سواء كان في بلاد ذات مستوى اقتصادي متقدم أو في بلاد تفتقر لموارد الإنتاج الطبيعية (الأرض والمياه) مثل الحال في بلادنا القابعة تحت الاحتلال، والمتأثرة دائماً في الحالة الأمنية والسياسية، كما تنبع أهميته من الدوافع الاقتصادية الحتمية والدوافع الاجتماعية الشعورية، بالإضافة إلى الأهمية الفعلية التي تمارسها التعاونيات في أنشطتها المختلفة، فالدوافع الاقتصادية تمثل الرغبة في تحسين الظروف، وأوضاع الأعضاء والمجتمع بصور مختلفة، مثل زيادة الدخل، وتقديم الخدمات الأفضل، ومستوى أفضل للعيشة، وأما الدوافع الاجتماعية فهي عديدة، وتكمن أهمية التعاونيات في المساعدة في بدأ مشروع انتاجي يدر الدخل، والتعرف على تقنيات حديثة في الزراعة وغيرها، وتطور المشاريع القائمة الفردية، والجماعية وتوفير مستلزمات الإنتاج بأفضل الأسعار وتدوير وإعادة استخدام المخلفات الزراعية والمنزلية.

لذلك تعد التعاونيات أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني

ثانياً: الجمعيات الخيرية وتعد تجسيداً فعلياً لغايات واهداف الاقتصاد التضامني بحكم التصاقها بهموم وتطلعات النوعين الاجتماعيين، وتبدو هذه الأهمية محورية عند الاهتمام بالفئات الضعيفة اجتماعياً كالنساء وكذا السكان المهمشين في المناطق النائية حيث تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيراً من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

ثالثاً: التعاضديات والمقاولات الإجتماعية

رابعاً: أي فاعلون آخرون على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والبيئي والتنموي

الفصل الثاني (التغير المناخي)

التغير المناخي

قبل الحديث عن مفهوم التغير المناخي لا بد من توضيح مفهوم النظام المناخي نشأ مناخ الأرض من تفاعل خمس مكونات رئيسية في النظام المناخي:



1- الغلاف الجوي (الهواء)

2- الغلاف المائي (الماء)

3- الغلاف الجليدي (الجليد والتربة الصقيعية)

4- الغلاف الصخري (الطبقة الصخرية العليا للأرض)

5- المحيط الحيوي (الكائنات الحية).

وأي خلل يصيب مكون من هذه المكونات سوف ينعكس بالضرورة على المناخ.

يعتبر الانحباس الحراري هو أهم مسبب لظاهرة التغير المناخي والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالأرض من خلال ارتفاع كمية الغازات التي تحبس الحرارة في أجزائها، والتي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الجو.

ويمكننا هنا ذكر أهم الغازات التي تحبس الحرارة بأجزائها:

< غاز ثاني أكسيد الكربون CO2

يُطلق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من خلال العمليات الطبيعية (مثل الانفجارات البركانية)، ومن خلال الأنشطة البشرية، مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات. ثاني أكسيد الكربون غاز حمضي وغير قابل للاشتعال، وعديم اللون تحت درجة الحرارة والضغط العاديين. إنه ثالث أكثر الغازات وفرة في الغلاف الجوي للأرض. يعمل كغاز دفيئة ويساعد في الحفاظ على درجة حرارة الأرض. تشمل المصادر الطبيعية لثاني أكسيد الكربون حرائق الغابات والانفجارات البركانية والصخور الكربونية

ثاني أكسيد الكربون CO₂

قدرة (GWP)
الاحتراق العالي:



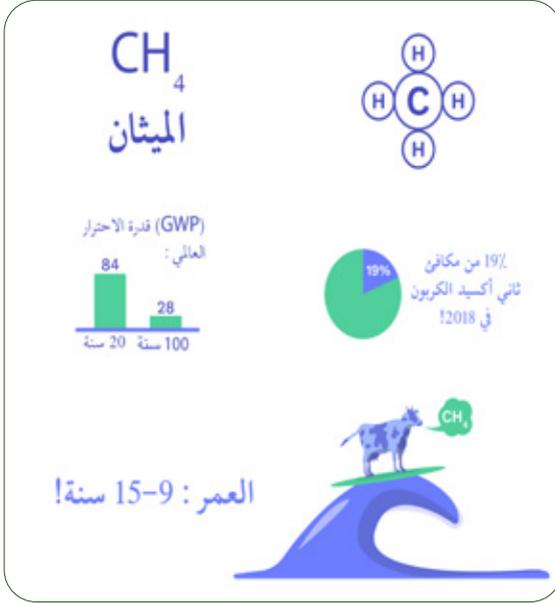
العمر: 5-200 سنة!



وما إلى ذلك. كما أنه المنتج الرئيسي للتنفس عند البشر والعديد من الكائنات الحية الأخرى.

< غاز الميثان CH₄

يأتي الميثان من مصادر طبيعية ومن صنع الإنسان. يأتي الميثان من تحلل المواد النباتية في الأراضي الرطبة كما يتم إطلاقه من مدافن النفايات وزراعة الأرز. تنبعث حيوانات الماشية من غاز الميثان من عملية الهضم والسماذ. تعتبر التسريبات من إنتاج الوقود الأحفوري ونقله مصدرًا رئيسيًا آخر للميثان، ويتراوح الغاز الطبيعي من 70% إلى 90% ميثان. كجزء واحد، الميثان هو غاز دفيئة أكثر فعالية بكثير من ثاني أكسيد الكربون، ولكنه أقل شيوعًا في الغلاف الجوي. زادت كمية الميثان في غلافنا الجوي بأكثر من الضعف منذ عصور ما قبل الصناعة.



< أوكسيد النيتروز (أوكسيد النتروجيني الثاني) N₂O

القوية الناتجة عن الممارسات الزراعية، يتم إطلاق أكسيد النيتروز أثناء إنتاج الأسمدة التجارية والعضوية واستخدامها. يأتي أكسيد النيتروز أيضًا من حرق الوقود الأحفوري وحرق الغطاء النباتي وقد زاد بنسبة 18% في المئة عام الماضية. يعرف أيضاً بأكسيد النيتروجين الثاني أو أحادي أكسيد ثنائي النيتروجين، وهو مشهور باسم غاز الضحك لإثارة المنشطة عند استنشاقه، وهو مركب كيميائي بالصيغة الكيميائية، في الحالة الطبيعية هو غاز عديم اللون، غير قابل للاشتعال، له رائحة محببة للنفس، شبه حلو.



الغازات المفلورة F

مثل: HCF 23 (CHF₃)

(GWP) فترة الاحترار العالمي:



العمر: 264 سنة!



< مركبات الكلور فلورو كربون CFCS

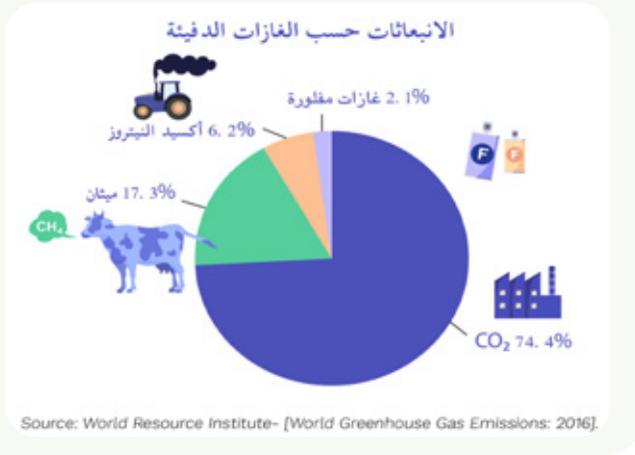
- هذه المركبات الكيمايائية غير موجودة في الطبيعة - فهي من أصل صناعي بالكامل. تم استخدامها كمبردات، ومذيبيات، وعبوات دافعة للرش.
- اتفاقية دولية، تعرف باسم بروتوكول مونتريال، منعت انتاج مركبات الكربون الكلورية فلورية لأنها تلحق الضرر بطبقة الأوزون. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت انبعاثات بعض أنواع مركبات الكلوروفلوروكربون لنحو خمس سنوات بسبب انتهاكات الاتفاقية الدولية، بمجرد أن دعا أعضاء الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات فورية وتنفيذ أفضل، انخفضت الانبعاثات بشكل حاد ابتداء من عام 2018.

مركبات الكلور فلورو كربون أو مركبات الكربون

الكلورية الفلورية، هي مركبات عضوية تحتوي في تركيبها على الكربون والكلور والفلور، وهي أنواع عديدة.



هذه الانبعاثات و زيادة تراكمها في الهواء يسبب الاحتباس الحراري الذي يعتبر هو المسبب الاول والرئيس لظاهرة التغير المناخي.



(.Climate Science. n.d) الغازات الدفيئة المتقدمة.

<https://climatescience.org/ar/advanced-greenhouse-gases>

■ تلعب غازات الدفيئة دورًا حيويًا في ظاهرة الاحتباس الحراري. تتكون هذه الغازات بشكل أساسي من الميثان وثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز والغازات المفلورة. تشير دراسة إلى أن "الأنشطة البشرية أدت إلى زيادة بنسبة 45 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي ، من عام 1990 إلى عام 2019". علاوة على ذلك ، تمتص غازات الدفيئة حرارة الشمس وتحتجزها في الأسطح السفلية للأرض ، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية. لذلك ، فإن تأثيرات الاحتباس الحراري على الزراعة تمثل مشكلة لأنها تؤدي إلى انخفاض الغلة و الجودة.

بشكل عام:

< التغير المناخي هو التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس على كوكب الأرض.

بينما قد تحدث هذه التحولات بشكل طبيعي، أظهرت الدراسات العلمية أن الأنشطة البشرية، وخاصة حرق الوقود الأحفوري، هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ منذ القرن التاسع عشر. بمعنى أوضح:

يتمثل تغير المناخ في ارتفاع متوسط درجات حرارة الأرض، مما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة في أنماط الطقس.

تشمل هذه التغيرات:

- ارتفاع مستوى سطح البحر.
- زيادة شدة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة مثل العواصف والفيضانات والجفاف.
- ذوبان الأنهار الجليدية والكتلة الجليدية في القطبين.
- تغيرات في أنماط هطول الأمطار.
- تهديد التنوع البيولوجي.

◀ ظواهر التغير المناخي:

يتسبب ارتفاع متوسط درجات حرارة الأرض بسبب التغير المناخي في حدوث العديد من الظواهر، تشمل:

1- ارتفاع مستوى سطح البحر:

- يؤدي ذوبان الأنهار الجليدية والكتلة الجليدية في القطبين إلى ارتفاع مستوى سطح البحر. يُهدد ذلك المناطق الساحلية ومجتمعاتها بالفيضانات والتآكل.

2- زيادة شدة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة:

- تتسبب درجات الحرارة المرتفعة في زيادة تبخر الماء، مما يؤدي إلى هطول أمطار غزيرة وجفاف وعواصف أكثر شدة وتواترًا.

3- ذوبان الأنهار الجليدية والكتلة الجليدية في القطبين:

- يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى ذوبان الأنهار الجليدية والكتلة الجليدية في القطبين، مما يساهم في ارتفاع مستوى سطح البحر.

4- تغيرات في أنماط هطول الأمطار:

- تؤدي تغييرات درجات الحرارة إلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار، مما قد يؤدي إلى زيادة الجفاف في بعض المناطق وفائض الأمطار في مناطق أخرى.

5- تهديد التنوع البيولوجي:

- تؤدي تغييرات درجات الحرارة وأنماط الطقس إلى تهديد التنوع البيولوجي، حيث لا تستطيع بعض الأنواع النباتية والحيوانية التكيف مع التغيرات.

ملاحظة: هذه ليست سوى بعض من ظواهر التغير المناخي العديدة.

◀ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغير المناخي:

تُعد آثار التغير المناخي واسعة النطاق وتشمل مختلف جوانب الحياة، ولكن يمكن تلخيصها بشكل عام في:

الآثار الاقتصادية:

خسائر اقتصادية كبيرة:

- تُقدر تكلفة التغير المناخي بتريليونات الدولارات سنويًا. تشمل هذه التكاليف الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية والمحاصيل والماشية، بالإضافة إلى تكاليف التكيف مع تغير المناخ.

اضطرابات في الأسواق:

- يمكن أن تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة إلى اضطرابات في الأسواق، مما يؤثر على التجارة والسياحة والاستثمار.

هجرة السكان:

- قد يُضطر ملايين الأشخاص إلى ترك منازلهم بسبب الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر.

زيادة الفقر وعدم المساواة:

- من المرجح أن يتأثر الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً بشكل غير متناسب بالتغير المناخي، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.

الآثار الاجتماعية:

مشاكل صحية:

- يُسبب التغير المناخي تفاقم الأمراض الموجودة بالفعل مثل أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب، بالإضافة إلى ظهور أمراض جديدة.

نقص الغذاء والمياه:

- يمكن أن تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة إلى نقص الغذاء والمياه، مما يؤدي إلى المجاعة وسوء التغذية.

الصراعات:

- يمكن أن يؤدي نقص الموارد إلى زيادة الصراعات على الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء.

التأثيرات النفسية:

- يمكن أن يكون للتغير المناخي تأثيرات نفسية سلبية على الناس، مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة.

ملاحظة:

تختلف شدة هذه الآثار من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر حسب تأثيرها بالتغيرات المناخية في كل بلد.

C40 Knowledge Hub. (2022). AR6 WGIII - IPCC. تغير المناخ 2022: التخفيف من تغير المناخ. https://www.c40knowledgehub.org/s/article/Climate-Change-2022-Mitigation-of-Climate-Change-AR6-WGIII-IPCC?language=en_US

مفهوم التكيف مع التغير المناخي Adaptation

■ وهو يكون عبر الحلول التي تضعها البلدان للتعامل مع الآثار الحتمية للتغير المناخي، مثل بناء المنازل في مناطق مرتفعة للحماية من ارتفاع حتمي في مستوى سطح البحر أو زراعة المحاصيل التي تتحمل درجات حرارة مرتفعة أو نقل تجمعات سكنية كاملة إلى مناطق أخرى للحماية من فيضانات متوقعة في المستقبل. وخلال مؤتمر باريس للمناخ 2015، تعهدت الدول الصناعية الكبرى والأكثر غنى بتقديم 100 مليار دولار سنويا للدول النامية بداية من عام 2020 وحتى عام 2025، لمساعدة هذه الدول في التكيف مع المناخ والانتقال للطاقة النظيفة. لكن هذه التعهدات لم تنفذ بشكل كامل، وتم تأجيلها لتنفيذ بداية من عام 2023.

مفهوم التخفيف لآثار التغير المناخي Mitigation

■ يقصد بتخفيف تداعيات تغير المناخ، السلوكيات والقرارات التي يجب اتخاذها لتقليل آثار الأنشطة البشرية على مناخ الأرض. ويشمل ذلك الحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري عن طريق التحول إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة، أو التقاط الغازات الدفيئة من الغلاف الجوي عن طريق زراعة الغابات.

من اهم الحلول عالميا لمواجهة التغير المناخي



الفصل الثالث (العدالة المناخية)

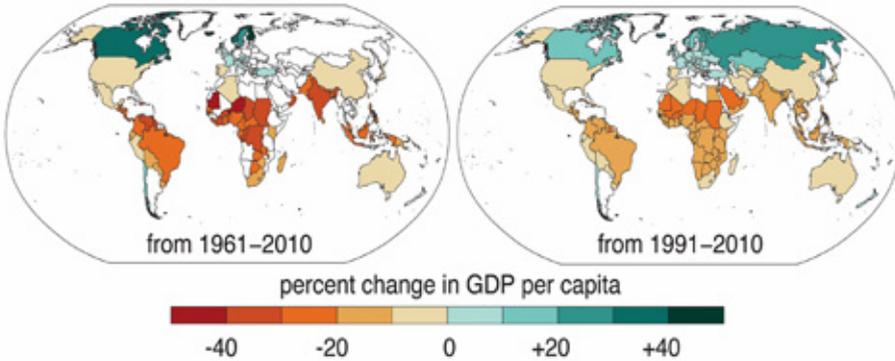
وتعرف بحسب ادبيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة: بأنها مصطلح حديث يتناول مسألة الاحترار العالمي من وفق زاوية أخلاقية وسياسية على خلاف الزاوية التقليدية التي ترى أنها مشكلة ذات أبعاد طبيعية بيئية أو مادية بحتة.

انتشر مصطلح العدالة المناخية بسبب حقيقة عدم تكافؤ توزيع الآثار الضارة الناجمة عن الاحترار العالمي، حيث لا يشعر بها الناس بشكلٍ عادلٍ ومنصف. فكثيراً ما تتأثر المجتمعات المحلية المهمشة أو المحرومة من الخدمات من آثار التغير المناخي أكثر من غيرها. على سبيل المثال، تتأثر أفقر البلدان والفئات السكانية الأشد ضعفاً، ولا سيما تلك التي تعتمد اقتصاداتها على الزراعة، أكثر من غيرها بالتغير المناخي على الرغم من أنها أسهمت بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للظاهرة.

من هنا يربط مفهوم العدالة المناخية تأثيرات تغير المناخ بمفاهيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وصون حقوق الفئات الأضعف والأشد تأثراً عن طريق تقاسم أعباء الظاهرة، والتي تتصل مع أنماط وأوجه أخرى للعدالة مثل العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية.

تشمل العدالة المناخية الحفاظ على مناخ آمن للأجيال المقبلة، والتوزيع المتساوي للتكاليف والميزانية العالمية المتبقية بين البلدان، كما تشمل تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فرد في مجالات الإسكان والنقل واستخدام الطاقة وغيرها من الحاجات الأساسية.

Economic Impact of Historical Global Warming



تُظهر الخريطة البلدان التي ارتفع أو انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري بين عامي 1961 و2010. وتُظهر الخريطة الموجودة على اليمين نفس المعلومات من عام 1991، بعد أن أصبحت البيانات الاقتصادية متاحة لمزيد من البلدان.

الرسم: نوح ديفينباو ومارشال بيرك

<https://ijnnet.org/ar>. شبكة الصحفيين الدولية. International Journalists' Network. (n.d)

لماذا العدالة المناخية مسألة محورية؟

لماذا إذاً نكتسب العدالة المناخية هذه الأهمية الكبيرة؟ تأتي أهمية هذا المفهوم باعتباره يُلزم المجتمع العالمي وبخاصة المسؤولين عن أزمة المناخ للعمل مع المجتمعات التي تدفع الفاتورة الأكبر لهذه الأزمة ودعمها بكل الطرق المُتاحة، كما يكتسب هذا المفهوم هذه الأهمية لأنه يعالج مشكلة أكثر شمولية ومنهجية، وهي السبب الأساسي لهذه الأزمة كُلاًها والكثير من المشاكل المرتبطة بها. وتحدث هنا بالتحديد عن النموذج الاقتصادي القائم على الجشع والنزعة الاستخراجية للموارد، فهو الذي تسبب بأزمة عالمية وزاد من الظلم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

وفي وقت لا يزال العالم بأسره، وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعاني من وطأة الأزمات المتفاقمة الناجمة عن النزاعات والأوبئة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والمناخية المُدمّرة، وبينما نشهد تراجعاً قياسيًّا لظروف المعيشة، حيث أصبحت ظروف المعيشة في 90% من الدول حول العالم أسوأ... حققت شركات النفط العالمية الكبرى التي تعد من أكبر المساهمين في أزمة المناخ العالمية أرباحاً باهظة، إذ تضاعفت أرباحها لتصل إلى 219 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

على الرغم من أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تساهم بأقل من 5% من الانبعاثات العالمية التاريخية، إلا أنّها من أكثر المناطق ندرة في المياه وتعاني من ظاهرة الاحترار بوتيرة تقارب ضعف المعدل العالمي، وهو الأمر الذي سيكون له تداعيات أكثر على المجتمعات الضعيفة والأفقر في الجنوب العالمي التي تتال النصيب الأكبر من تداعيات كارثة تغيّر المناخ، سواء كان هؤلاء يعيشون في المناطق الصحراوية أو بالقرب من البحر، على الجبال أو في الوديان الخضراء.

وقد باتت مسائل ارتفاع الحرارة والإجهاد المائي وتهديد الأمن الزراعي والغذائي واقعًا يوميًّا في المنطقة، إلى جانب ازدياد الكوارث المرتبطة بالمناخ، مع تحوّل الازدياد الكبير في درجات الحرارة إلى خطرٍ مباشرٍ وفعلي على صحة الإنسان، فكل هذه التداعيات تزيد من التفاوتات الاجتماعية، وتقف حاجزاً أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. وبالأسف، إنّ الأرواح تُزهق، والمنازل تُدمّر، والمحاصيل تتلف، وسبل العيش تضيق، والتراث الثقافي يُمحي.

MCE Clean Energy. (2023). ما هي العدالة المناخية؟ (مصدر ذكر سابقاً)

الفصل الرابع (الظروف الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين الفلسطينيين)

تعريف صغار المزارعين في فلسطين:

يُعرّف صغار المزارعين في فلسطين بشكل عام على أنهم المزارعون الذين يملكون أو يستغلون أراضي زراعية صغيرة الحجم، وغالباً ما تكون أقل من 5 دونمات.

Food and Agriculture Organization. (n.d.). تحليل بيانات AQUASTAT.

<https://www.fao.org/aquastat/ar/data-analysis/>

وتشمل خصائصهم:

محدودية الوصول إلى الموارد:

■ يواجه صغار المزارعين قيوداً في الوصول إلى الموارد مثل الأرض والمياه ورأس المال والتقنيات الحديثة.

اعتمادهم على العمالة الأسرية:

■ يعتمد صغار المزارعين بشكل كبير على العمالة الأسرية في الإنتاج الزراعي.

انخفاض الإنتاجية:

■ غالباً ما تكون إنتاجية صغار المزارعين منخفضة بسبب نقص الموارد والتقنيات الحديثة.

ضعف قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ:

■ يواجه صغار المزارعين صعوبة أكبر في التكيف مع آثار تغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات.

تلعب صغار المزارعين في فلسطين دوراً هاماً في:

الأمن الغذائي:

■ يساهم صغار المزارعين في توفير جزء كبير من الغذاء في فلسطين.

التنمية الريفية:

■ يُعد صغار المزارعين من أهم مكونات التنمية الريفية في فلسطين.

الحفاظ على التنوع البيولوجي:

■ تلعب ممارسات صغار المزارعين الزراعية دوراً هاماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

ولكن يواجه صغار المزارعين في فلسطين العديد من التحديات، تشمل:

الاحتلال الإسرائيلي:

■ يُعيق الاحتلال الإسرائيلي قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى أراضيهم ومواردهم.

نقص الدعم الحكومي:

- لا يحصل صغار المزارعين على دعم حكومي كافٍ لمساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم ودخلهم.

التغيرات المناخية:

- تُهدد تغييرات المناخ قدرة صغار المزارعين على الإنتاج الزراعي.

لذلك، من المهم دعم صغار المزارعين في فلسطين من خلال:

توفير الموارد:

- يجب توفير الموارد اللازمة لصغار المزارعين مثل الأرض والمياه ورأس المال والتقنيات الحديثة.

الدعم الحكومي:

- يجب تقديم المزيد من الدعم الحكومي لصغار المزارعين لمساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم ودخلهم.

برامج التكيف مع تغير المناخ:

- يجب تطوير برامج لمساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ.

لذلك:

يعد صغار المزارعين في فلسطين فئة مهمة من المجتمع الفلسطيني ومن خلال دعمهم، يمكن المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية والحفاظ على التنوع البيولوجي في فلسطين.

< تأثير ظواهر التغير المناخي على صغار المزارعين الفلسطينيين:

1. انخفاض الإنتاجية:

- تُؤدّي ظواهر تغير المناخ إلى انخفاض كبير في إنتاجية المحاصيل، مما يُؤدّي إلى انخفاض دخل المزارعين وزيادة فقرهم.

2. زيادة تكاليف الإنتاج:

- يُضطر المزارعون إلى زيادة تكاليف الإنتاج لمواجهة ظواهر تغير المناخ، مثل شراء المزيد من المياه ومبيدات الحشرات والأسمدة. ويُشكل ذلك عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على المزارعين.

3. فقدان الأمن الغذائي:

- يُؤدّي انخفاض الإنتاجية إلى فقدان الأمن الغذائي لدى المزارعين وعائلاتهم، مما يُشكل خطرًا على صحتهم وسلامتهم.

4. هجرة المزارعين:

- يُضطر بعض المزارعين إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أفضل، مما يُؤدّي إلى تفاقم مشكلة الفقر في المناطق الريفية.

5. التنافس على الموارد:

■ تُؤدّي ظواهر تغيير المناخ إلى زيادة التنافس على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة، مما قد يُؤدّي إلى نشوب صراعات بين المزارعين.

ولذلك، فإنّه من المهم اتخاذ خطوات جادة لمواجهة ظواهر تغيير المناخ والتخفيف من آثارها على صغار المزارعين الفلسطينيين، وتشمل هذه الخطوات:

■ دعم المزارعين في تطبيق ممارسات الزراعة المُستدامة، مثل استخدام تقنيات الريّ الموفرة للمياه وزراعة المحاصيل المُقاومة للجفاف.

■ توفير التمويل للمزارعين للاستثمار في مشاريع التكيف مع تغيير المناخ، مثل تركيب أنظمة ريّ حديثة وبناء خزانات لتخزين المياه.

■ تعزيز البحث العلمي لتطوير أصناف جديدة من المحاصيل المُقاومة لتغيير المناخ.

■ رفع الوعي لدى المزارعين حول مخاطر تغيير المناخ وطرق التكيف معه.

■ العمل على الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمكافحة ظاهرة تغيير المناخ على المدى الطويل.

إنّ حماية صغار المزارعين الفلسطينيين من آثار تغيير المناخ هو مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود من قبل الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني و الجمعيات التعاونية الزراعية.

متوسط دخل المزارع الفلسطيني

يصعب تحديد متوسط دخل المزارع الفلسطيني بشكل دقيق لأسباب متعددة، منها:

1. تنوع مصادر الدخل:

■ لا يعتمد المزارعون الفلسطينيون على بيع منتجاتهم الزراعية فقط كمصدر وحيد للدخل، بل يلجؤون أيضاً إلى مصادر أخرى مثل تربية المواشي، والعمل في وظائف أخرى، أو تلقي المساعدات من العائلة أو المنظمات الدولية.

■ تختلف مصادر الدخل هذه باختلاف الموقع الجغرافي ونوع المحصول وحجم المزرعة والعوامل الأخرى.

2. نقص البيانات:

■ لا تتوفر بيانات دقيقة وشاملة حول دخل المزارعين الفلسطينيين من جميع مصادرهم.

■ تُصدر بعض المؤسسات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية تقارير دورية حول دخل المزارعين، لكن هذه التقارير تستند إلى عينات محددة وليست شاملة لجميع المزارعين.

3. التأثيرات الخارجية:

■ يتأثر دخل المزارعين الفلسطينيين بشكل كبير بالعوامل الخارجية مثل الممارسات الإسرائيلية، مثل مصادرة الأراضي، والحواجز، والقيود على حركة الأشخاص والسلع.

■ تؤدي هذه العوامل إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين.

ومع ذلك، يمكننا الاستفادة من بعض البيانات المتاحة لتكوين صورة تقريبية عن متوسط دخل المزارع الفلسطيني:

بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

■ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021، بلغ متوسط دخل الأسرة الزراعية في فلسطين 4,845 شيقل إسرائيلي شهرياً (حوالي 1,550 دولار أمريكي).

■ ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذا المتوسط يشمل جميع أفراد الأسرة، وليس فقط المزارع.

دراسة جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية:

■ أصدرت جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية دراسة في عام 2020 أظهرت أن متوسط دخل المزارع الفلسطيني يبلغ حوالي 1,000 شيقل إسرائيلي شهرياً (حوالي 315 دولاراً أمريكياً).

■ تُشير هذه الدراسة إلى أن دخل المزارعين الفلسطينيين أقل بكثير من متوسط الدخل الوطني.

وبشكل عام، يمكن القول إن متوسط دخل المزارع الفلسطيني منخفض نسبيًا، مقارنة بمتوسط الدخل في القطاعات الأخرى.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (n.d). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
[/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

< عوامل تؤثر على دخل المزارع الفلسطيني:

نوع المحصول:

- تُدر بعض المحاصيل، مثل الزيتون والعنب، أرباحًا أعلى من غيرها.

حجم المزرعة:

- يميل المزارعون الذين يملكون مزارع أكبر إلى تحقيق دخل أعلى.

الموقع الجغرافي:

- تؤثر الظروف المناخية وسهولة الوصول إلى الأسواق على دخل المزارعين.

العوامل الخارجية:

- تؤثر الممارسات الإسرائيلية، مثل مصادرة الأراضي، والحواجز، والقيود على حركة الأشخاص والسلع، سلبيًا على دخل المزارعين.

< التحديات التي تواجه المزارعين الفلسطينيين:

الممارسات الإسرائيلية:

- تُعد الممارسات الإسرائيلية، مثل مصادرة الأراضي، والحواجز، والقيود على حركة الأشخاص والسلع، من أكبر التحديات التي تواجه المزارعين الفلسطينيين.

نقص الموارد:

- يواجه المزارعون الفلسطينيون نقصًا في الموارد مثل المياه والطاقة والأراضي الزراعية.

ارتفاع تكاليف الإنتاج:

- ارتفاع تكاليف المدخلات مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية تُشكل عبئًا كبيرًا على المزارعين.

ضعف التسويق:

- يواجه المزارعون الفلسطينيون صعوبات في تسويق منتجاتهم، خاصة في الأسواق الدولية.

< الجهود المبذولة لتحسين دخل المزارعين الفلسطينيين:

برامج الدعم الحكومي:

- تقدم الحكومة الفلسطينية بعض البرامج لدعم المزارعين، مثل تقديم قروض بفوائد ميسرة

المساحات و الحيازات الزراعية:

مساحات حيازة صغار المزارعين الفلسطينيين:

تُعد مسألة حيازة الأراضي من قبل صغار المزارعين الفلسطينيين موضوعاً هاماً له تأثير كبير على الأمن الغذائي والاقتصاد الفلسطيني.

تعريف صغار المزارعين:

- يُعرّف صغار المزارعين الفلسطينيين بشكل عام على أنهم الذين يملكون أقل من 5 دونمات من الأراضي الصالحة للزراعة.
- قد تختلف بعض التعريفات الدقيقة حسب المصدر وطريقة الحساب.

نسبة صغار المزارعين:

- تُشير التقديرات إلى أن أكثر من 70 % من المزارعين الفلسطينيين هم من صغار المزارعين.
- يسيطرون على أقل من 30 % من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين.

< التحديات التي تواجه صغار المزارعين:

نقص المساحة:

- يُعد نقص المساحة أحد أكبر التحديات التي تواجه صغار المزارعين، مما يُحد من قدرتهم على الإنتاجية وتحقيق الدخل.

انخفاض الإنتاجية:

- يواجه صغار المزارعين صعوبات في الوصول إلى الموارد مثل المياه والطاقة والأسمدة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

ضعف التسويق:

- يواجه صغار المزارعين صعوبات في تسويق منتجاتهم، خاصة في الأسواق الدولية.

الاعتماد على المساعدات:

- يعتمد الكثير من صغار المزارعين على المساعدات الدولية، مما يؤدي إلى عدم استقرارهم الاقتصادي.

< الآثار المترتبة على الأمن الغذائي:

انخفاض الإنتاج:

- يؤدي انخفاض الإنتاجية لدى صغار المزارعين إلى انخفاض الإنتاج الغذائي، مما يُهدد الأمن الغذائي في فلسطين.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

- يؤدي انخفاض الإنتاج إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يُشكل عبئاً على المستهلكين، خاصة ذوي الدخل المحدود.

< الجهود المبذولة لدعم صغار المزارعين:

برامج حكومية:

■ تقدم الحكومة الفلسطينية بعض البرامج لدعم صغار المزارعين، مثل تقديم قروض بفوائد ميسرة، وبرامج التدريب، والمساعدات الفنية.

مشاريع المنظمات الدولية:

■ تنفذ المنظمات الدولية العديد من المشاريع لدعم صغار المزارعين في فلسطين، مثل مشاريع تحسين البنية التحتية الزراعية، وتوفير الموارد، وتطوير مهارات التسويق.

تأسيس جمعيات تعاونية:

■ يتم تشجيع صغار المزارعين على تأسيس جمعيات تعاونية لزيادة قدرتهم على التفاوض والحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم.

صغار المزارعين الفلسطينيين هم جزء مهم من الاقتصاد الفلسطيني والأمن الغذائي. يواجهون العديد من التحديات، لكن هناك جهودًا تبذل لدعمهم وتحسين أوضاعهم.

ملاحظة:

- تُعد هذه المعلومات تقريبية وقد تختلف بعض البيانات حسب المصدر وطريقة الحساب.
- يُمكن الحصول على معلومات أكثر دقة من خلال مراجعة التقارير والدراسات المتخصصة.

الفصل الخامس (الزراعة الإيكولوجية)

ما هي الزراعة الإيكولوجية؟

الإيكولوجيا الزراعية هي نهج شامل ومتكامل يطبق في وقت واحد المفاهيم والمبادئ البيئية والاجتماعية لتصميم وإدارة الزراعة المستدامة وأنظمة الغذاء، يسعى إلى تحسين التفاعلات بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة مع تلبية الحاجة إلى أنظمة غذائية منصفة اجتماعياً يمكن للناس من خلالها ممارسة الاختيار فيما يتعلق بما يأكلونه وكيف وأين يتم إنتاجه. الإيكولوجيا الزراعية هي في الوقت نفسه علم ومجموعة من الممارسات وحركة اجتماعية، وقد تطورت كمفهوم على مدى العقود الأخيرة لتوسيع نطاقها من التركيز على الحقول والمزارع لتشمل الزراعة وأنظمة الغذاء بأكملها. يمثل الآن مجالاً متعدد التخصصات يشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية للنظم الغذائية، من الإنتاج إلى الاستهلاك.

لم يعد من الممكن النظر إلى الغذاء وسبل العيش والصحة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل منفصل، إن تبني تفكير الأنظمة من خلال مناهج شاملة أمر ضروري لمواجهة هذه التحديات المعقدة والمتراصة. العلاقة الأساسية بين الناس والكوكب، مع الزراعة المستدامة والنظم الغذائية، هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تؤكد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات متضافرة ومتابعة السياسات الموجهة نحو التغيير التحولي. إن القضاء على الفقر وتحقيق القضاء على الجوع، مع ضمان النمو الشامل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية للكوكب، وكل ذلك في سياق تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، لن يكون ممكناً إلا من خلال نهج شاملة ومتكاملة تحترم حقوق الإنسان.

تمثل الإيكولوجيا الزراعية إطاراً شاملاً وشاملاً للنظم لتوجيه السياسات العامة نحو الزراعة وأنظمة الغذاء المستدامة، إنه يعزز الكفاءة العامة من خلال تعزيز تصميم وتنفيذ سياسة متكاملة ومشاركة بين الوزارات، ويجمع بين قطاعي الزراعة والغذاء اللذين غالباً ما يكونان مصنفاً، وهي تشارك بنشاط مختلف أصحاب المصلحة من خلال آليات متعددة التخصصات التي تفضل إدارة مسؤولة وشفافة للموارد. ونتيجة لذلك، يمكن أن تدعم التحولات الزراعية البيئية الإنجاز المتزامن لأهداف الاستدامة المتعددة - الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتغذية والصحية والثقافية - بطريقة شاملة ومتكاملة على مستويات ونطاقات مختلفة مع تكييفها مع السياقات البيئية والثقافية المختلفة. تعتمد الزراعة الإيكولوجية على العمليات الإقليمية من القاعدة إلى القمة، مما يساعد على تقديم حلول مناسبة للسياق للمشاكل المحلية مع الأشخاص في المركز. لا توجد طريقة واحدة لتطبيق مناهج الزراعة الإيكولوجية

مؤسسة الأغذية والزراعة (FAO). (n.d.). **Agroecology: Overview**

<https://www.fao.org/agroecology/overview/ar/>

و في تعريف آخر حسب ايفاد:

تعتبر الزراعة الإيكولوجية نهجاً شاملاً يدمج عناصر من البيئة والاقتصاد والمجتمع ضمن نظام غذائي. ويمكن لهذا النهج أن يدعم صغار المنتجين بعدة طرق: إذ أنه يمكن أن يساعد في زيادة قدراتهم على الصمود، والحد من التكاليف والاعتماد على المدخلات الخارجية، وتحسين فرص الوصول إلى الأغذية المغذية والأمنة والأسواق. ويعتبر رفاه صغار المنتجين، لا سيما من حيث التمكين والإدماج الاجتماعي، أحد محاور التركيز الرئيسية أيضاً.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). (2020). Agroecology: A holistic path towards sustainable food systems.

<https://www.ifad.org/ar/web/knowledge/-/agroecology-a-holistic-path-towards-sustainable-food-systems>

ولذلك تُعدّ الزراعة الإيكولوجية وثيقة الصلة بجهود الصندوق الرامية إلى تنفيذ تدخلات مستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، ولهذا السبب، تشكّل الممارسات الزراعية الإيكولوجية مكوناً في أكثر من نصف حافظة الصندوق الحالية. وعلى نحو أكثر تحديداً، وجدت دراسة حديثة تناولت أكثر من 200 مشروع يدعمه الصندوق وجود علاقة إيجابية واضحة بين تعزيز النهج الزراعية الإيكولوجية وإدماج الأنشطة التي تركز على التغذية والمناخ والشباب، مع دعم إضافي قوي للشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشعوب الأصلية. وبالنسبة لإقليم آسيا والمحيط الهادي على وجه الخصوص، تضمّن حوالي ثلثي المشروعات التي أُخذت عينات منها هذه الممارسات.

وفي الواقع، يتمتع الصندوق بسجل حافل في دعم ممارسات الزراعة الإيكولوجية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادي، ولا سيما منطقة جبال الهمالايا. ويجري ذلك في المقام الأول من خلال الإدارة المتكاملة للأفات والممارسات العضوية، وإدارة المياه ومكافحة تآكل التربة، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، وجمع مياه الأمطار والري الدقيق، وحوكمة المجتمع المحلي وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة، وتنوع وإدماج مختلف المحاصيل والحيوانات لتحسين القدرة على الصمود والتغذية والمداخيل. وتشمل الجوانب الرئيسية الأخرى النهج الإقليمية، ودعم إنشاء نظم حيازة الأراضي، ودعم سلاسل القيمة الشمولية، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

◀ القضاء التام على الجوع والأمن الغذائي والتغذية والصحة

تعزز الإيكولوجيا الزراعية النظم الغذائية المحلية والمستقرة والمتنوعة من خلال الإنتاج المتكامل على مدار العام للأطعمة الصحية والمغذية، لأنها تركز على أنظمة إنتاج إقليمية متنوعة ومرنة ومستدامة. يمكن للمزارع والنظم البيئية المدارة من خلال الممارسات الزراعية البيئية أن تعزز الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي - التوافر، والوصول، والاستقرار، والاستخدام - والتي تساهم في الحد من الفقر الريفي، وتعزيز المرونة، وتعزيز التنمية المحلية، وتحسين سبل عيش المجتمعات.

◀ عناصر الزراعة الإيكولوجية: (منظمة الأغذية والزراعة FAO)

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى نهج زراعي جديد لضمان غذاء كاف وآمن ومغذي يحترم حقوق الإنسان. لدى أعضاء منظمة الأغذية والزراعة رؤية مشتركة للأغذية والزراعة المستدامة، وتعتبر الإيكولوجيا الزراعية استجابة رئيسية لتوجيه التحول المستدام لأنظمتنا الغذائية.

◀ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

توفر الزراعة الأسرية والرعي ومصايد الأسماك التقليدية وتربية الأحياء المائية سبل العيش للعديد من فقراء الريف في العالم. تدعم مناهج الزراعة الإيكولوجية منتجي الأغذية في خفض تكاليف الإنتاج، وترجمتها إلى دخل أكبر واستقرار اقتصادي وقدرة على الصمود

◀ القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعمل النظم الإيكولوجية الزراعية على تحسين استخدام الموارد والمعرفة المحلية والمتجددة. وهذا يمكّن أنظمة الإنتاج الزراعي من الاستفادة من مزايا النظام البيئي مثل مكافحة الآفات والتلقيح وصحة التربة ومكافحة التعرية مع ضمان الإنتاجية يؤدي الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي إلى خدمات قوية للنظام الإيكولوجي والزراعة المستدامة.

◀ ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

من خلال تقليل استخدام المدخلات الكيميائية الزراعية التي قد تكون ضارة، تقلل الإيكولوجيا الزراعية من الآثار السلبية للزراعة على صحة الإنسان والبيئة. من خلال إعادة توطین الأنظمة الغذائية، يمكن أن تساعد الإيكولوجيا الزراعية في توفير معلومات عن الأنظمة الغذائية المستدامة والصحية.

◀ ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

تعتمد الإيكولوجيا الزراعية على المعرفة التي يتم تكييفها مع السياقات المحلية من قبل منتجي الأغذية والجهات الفاعلة الأخرى. يقدم المعرفة ذات الصلة والعملية من خلال تمكين أنظمة نظير إلى نظير، معززة بمعرفة العلماء الرسميين.

◀ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

للمرأة دور مركزي في الزراعة الإيكولوجية، غالباً ما يكونون أوصياء على الأنظمة الغذائية الصحية والتقليدية، وهم لاعبون أساسيون في أنظمة الغذاء المستدامة، من المنزل إلى الميدان إلى السوق وما وراءه. تمتلك الزراعة الإيكولوجية القدرة على تعزيز حقوق المرأة وتقرير المصير والاستقلال الذاتي للمرأة.

◀ ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

الزراعة الإيكولوجية تمنع تلوث المياه السطحية والجوفية وتلوثها، إنه يشجع الممارسات الفعالة في استخدام المياه، ويعزز احتفاظ التربة بالمياه، ويقدر المحاصيل المتكيفة محلياً التي تتطلب رياً أقل (أو لا تتطلب)، مما يسمح بتخزين واستعادة وإعادة تغذية طبقة المياه الجوفية بشكل أكثر أماناً واستدامة.

◀ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

تخلق مناهج الزراعة الإيكولوجية فرص عمل ريفية لائقة جديدة للشباب والنساء. تساعد المرونة المتزايدة لأنظمة الإنتاج الزراعي البيئي على الحفاظ على الوظائف الحالية بشكل أفضل، ودعم سبل العيش والمجتمعات الريفية.

◀ الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

تعطي الزراعة الإيكولوجية الأولوية لقطاعات المجتمع الأكثر تهميشًا وضعفًا: المرأة الريفية، والشباب، والمزارعون الأسريون، والسكان الأصليون. تمتلك الإيكولوجيا الزراعية القدرة على معالجة عدم المساواة في النظام الغذائي من خلال توفير حلول محلية لسياقات ومناطق محددة.

◀ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

من خلال تعزيز نهج إقليمي للتنمية، تشجع الإيكولوجيا الزراعية على تطوير خطط متكاملة للتنمية الحضرية والريفية، مع إدراك المناطق الحضرية للفوائد المتعددة التي يمكن أن توفرها المناظر الطبيعية المستدامة وإعادة ربط المنتجين والمستهلكين لتقصير سلاسل القيمة وزيادة المرونة.

◀ ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

تعزز الإيكولوجيا الزراعية التنوع لتحقيق أنظمة غذائية مستدامة، وصحية، وأمن غذائي، وتغذية. لقد أثبتت النظم الغذائية الزراعية البيئية، في العديد من السياقات المحلية، أنها تقدم نموذجاً نموذجياً لأنظمة غذائية عالية الجودة وصحية وكافية، وتحافظ على التقاليد الغذائية المحلية والمعارف التقليدية وتعززها. من خلال تقصير سلاسل القيمة، تساهم الإيكولوجيا الزراعية في الحد من فقد الأغذية وهدرها.

◀ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

تساعد الإيكولوجيا الزراعية في التخفيف من آثار تغير المناخ وآثاره. إنه يقلل من انبعاث غازات الدفيئة من خلال تعزيز أنظمة الإنتاج المتكاملة التي تعتمد بشكل أقل على الطاقة من الوقود الأحفوري والتي تخزن وتثبت الكربون من خلال تعزيز أنظمة الإنتاج المتنوعة والمتكاملة، تسهل الإيكولوجيا الزراعية المرونة والتكيف مع المناخ المتغير.

◀ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

في النظم المائية، يوضح نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك (EAF) وتربية الأحياء المائية (EAA) نهجاً بيئياً زراعياً. يضمن نهج النظام الإيكولوجي أن إدارة الموارد الحية تطبق نهجاً متكاملًا لمصايد الأسماك ضمن حدود ذات مغزى، مع مراعاة المعرفة والشكوك في المكونات الحيوية وغير الحيوية والبشرية.

حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تعمل الزراعة الإيكولوجية مع المجتمعات المحلية ومنتجات الأغذية والجهات الفاعلة الأخرى لمنع تدهور الأراضي واستعادة المناطق المتدهورة. تساعد الإيكولوجيا الزراعية في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي التي تدعم إنتاج الغذاء واستخدامها على نحو مستدام وتقييمها.

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات تدعم الإيكولوجيا الزراعية منظمات المنتجين القوية والشاملة التي تتيح تبادل المعرفة والتضامن وتمثيل اهتماماتهم على مستوى السياسات والحوكمة المسؤولة.

◀ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتطلب توسيع نطاق الإيكولوجيا الزراعية زيادة التعاون بين القطاعات الإنتاجية والفاعلين الاجتماعيين والبلدان.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (FAO). (n.d.). Agroecology: Overview.

<https://www.fao.org/agroecology/overview/ar/>

لماذا الزراعة الإيكولوجية

تعدّ الزراعة الإيكولوجية نهجًا زراعيًا مستدامًا يركز على العمل مع الطبيعة بدلًا من ضدها. وتُقدم العديد من الفوائد على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تشمل:

◀ الفوائد البيئية:

تحسين صحة التربة: تُعزّز الزراعة الإيكولوجية بنية التربة وخصوبتها من خلال استخدام الممارسات مثل التسميد العضوي وتغطية التربة.

زيادة التنوع البيولوجي: تُشجّع الزراعة الإيكولوجية تنوع الأنواع النباتية والحيوانية، مما يخلق نظامًا بيئيًا أكثر استقرارًا ومرونة.

حماية الموارد المائية: تُقلّل الزراعة الإيكولوجية من استخدام المياه من خلال تقنيات الري الفعّالة وتقليل التلوث.

التخفيف من حدة تغير المناخ: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في تخزين الكربون في التربة، مما يُساعد على امتصاص غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي.

المساهمة في إعادة التوازن الطبيعي للنظام البيئي: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في الحفاظ على الأنواع النباتية الطبيعية والحفاظ على الحشرات النافعة والمفترسة مما يساعد في إعادة التوازن الطبيعي لهذه الأنواع.

← الفوائد الاجتماعية:

توفير غذاء أكثر صحة وأماناً: تُنتج الزراعة الإيكولوجية أغذيةً خاليةً من المبيدات الحشرية والأسمدة الاصطناعية، ممّا يجعلها أكثر صحةً وأماناً للاستهلاك.

خلق فرص عمل: تُوفّر الزراعة الإيكولوجية فرص عملٍ جديدةٍ في مجالات الزراعة والتجهيز والتسويق.

تحسين رفاهية المزارعين: تُوفّر الزراعة الإيكولوجية ظروف عملٍ أفضل للمزارعين وتُقلّل من مخاطر التعرض للمواد الكيميائية الضارة.

تعزيز الأمن الغذائي: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في بناء أنظمةٍ زراعيةٍ أكثر مرونةً وقدرةً على التكيف مع تغيرات المناخ.

← الفوائد الاقتصادية:

زيادة الإنتاجية: تُمكن الممارسات الزراعية الإيكولوجية من زيادة الإنتاجية على المدى الطويل.

تقليل تكاليف الإنتاج: تُقلّل الزراعة الإيكولوجية من الاعتماد على المدخلات الخارجية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية، ممّا يُقلّل من تكاليف الإنتاج.

تحسين أسعار المنتجات: يُمكن للمزارعين الذين ينتجون منتجاتٍ عضويةً الحصول على أسعارٍ أعلى لمنتجاتهم.

دعم الاقتصاد المحلي: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في دعم الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عملٍ جديدةٍ وزيادة الطلب على المنتجات المحلية.

توفير ظروف عملٍ أفضل للمزارعين: تُقلّل الزراعة الإيكولوجية من مخاطر التعرض للمواد الكيميائية الضارة، ممّا يُحسّن من ظروف عمل المزارعين وصحتهم.

دعم المزارع الصغيرة: تُناسب الممارسات الزراعية الإيكولوجية بشكلٍ خاصّ المزارع الصغيرة، ممّا يُساعدهم على زيادة دخلهم وتحسين سبل عيشهم.

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الأمن الغذائي: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في بناء أنظمةٍ زراعيةٍ أكثر مرونةً وقدرةً على التكيف مع تغيرات المناخ، ممّا يُعزّز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

الصحة الجيدة: تُوفّر الزراعة الإيكولوجية غذاءً صحياً وخالياً من المواد الكيميائية، ممّا يُساهم في تحسين الصحة العامة للناس.

حماية البيئة: تُساهم الزراعة الإيكولوجية في حماية البيئة من خلال تقليل التلوث وتحسين صحة التربة والمياه.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تُوفّر الزراعة الإيكولوجية فرص عملٍ جديدةٍ وتُساهم في تحسين الاقتصاد المحلي.

بشكل عام، تُقدّم الزراعة الإيكولوجية نهجًا زراعيًا مستدامًا يُوفّر العديد من الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلها ضروريةً لضمان مستقبلٍ أفضل للأجيال القادمة.

الفرص والتحديات للزراعة الإيكولوجية

الزراعة لأيكولوجية، أو الزراعة البيئية، هي نظام زراعي شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وحماية البيئة. وتُعدّ هذه الزراعة من أهمّ الممارسات الزراعية المستدامة التي تُساهم في تحقيق العديد من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتمتع الزراعة البيئية بالعديد من الفرص الواعدة، ونذكر من أهمها:

الطلب المتزايد على المنتجات البيئية: يزداد الطلب على المنتجات الغذائية البيئية بشكلٍ ملحوظٍ مع ازدياد وعي المستهلكين بأهمية صحة الغذاء والبيئة.

دعم حكومي: تُقدم العديد من الحكومات حول العالم دعمًا ماليًا وفنيًا للمزارعين الذين يمارسون الزراعة الإيكولوجية.

ارتفاع أسعار المنتجات الإيكولوجية: يحصل المزارعون البيئيون على أسعار أعلى لمنتجاتهم مقارنةً بالمزارعين التقليديين، مما يُساهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

تحسين صحة التربة: تُساهم الزراعة البيئية في تحسين صحة التربة وخصوبتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية على المدى الطويل.

تقليل تلوث البيئة: تُقلّل الزراعة البيئية من استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية، مما يُساهم في تقليل تلوث البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

ومع ذلك، تواجه الزراعة البيئية بعض التحديات التي يجب التغلب عليها، ونذكر من أهمها:

ارتفاع تكلفة الإنتاج: قد تكون تكلفة الإنتاج في الزراعة البيئية أعلى من الزراعة التقليدية، وذلك بسبب الحاجة إلى استخدام أساليب زراعية أكثر كثافة في اليد العاملة، ونقص المواد العضوية المتاحة، وارتفاع تكلفة شهادات اعتماد المنتجات البيئية.

نقص المعرفة والخبرة: يفتقر بعض المزارعين إلى المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة الزراعة البيئية بفعالية. **صعوبة الوصول إلى الأسواق:** قد يواجه المزارعون البيئيون صعوبة في الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم، خاصة في المناطق التي يقل فيها الطلب على المنتجات البيئية.

الآفات والأمراض: قد تكون بعض المحاصيل البيئية أكثر عرضة للإصابة بالآفات والأمراض، وذلك بسبب عدم استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية.

الظروف المناخية: قد تؤثر الظروف المناخية المتغيرة على ممارسة الزراعة البيئية، خاصة في المناطق التي تعاني من الجفاف أو الفيضانات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الزراعة الإيكولوجية تُمثل خياراً هاماً لتحقيق مستقبلٍ زراعيٍّ أفضلٍ للإنسان والبيئة.

ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال:

- 1- دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة البيئية.
- 2- نشر الوعي بأهمية الزراعة البيئية وفوائدها.
- 3- توفير التدريب والتأهيل للمزارعين على ممارسة الزراعة البيئية.
- 4- تحسين البنية التحتية لتسويق المنتجات البيئية.
- 5- وضع سياسات داعمة للزراعة البيئية.

وبالتعاون بين المزارعين والحكومات والمستهلكين، يمكننا ضمان نجاح الزراعة البيئية وتحقيق فوائدها الجمة للجميع .

واقع الزراعة الإيكولوجية

تتنوع ممارسات الزراعة الإيكولوجية وتختلف باختلاف الظروف البيئية ونوع المحصول، لكن تشترك جميعها في مبادئ أساسية تهدف إلى تعزيز صحة التربة وتحسين التنوع البيولوجي والحد من الاعتماد على المدخلات الكيميائية، إليك بعض الأمثلة:

1. الزراعة الدوارة:

تُطبَّق هذه الطريقة من خلال زراعة محاصيلٍ مختلفةٍ في نفس الحقلٍ على فتراتٍ زمنيةٍ متعاقبةٍ. تُساعد هذه الطريقة على تحسين خصوبة التربة والحد من نمو الأعشاب الضارة والآفات. مثال: زراعة محاصيل الحبوب والبقوليات بالتناوب مع محاصيل الخضروات.

2. الزراعة المتعددة:

تُزرع في هذه الطريقة محاصيلٌ مختلفةٌ جنباً إلى جنبٍ في نفس الحقل. تُساعد هذه الطريقة على تحسين استخدام المساحة والأرض، وتعزيز التنوع البيولوجي، وجذب الحشرات المفيدة. مثال: زراعة الذرة مع الفاصولياء والقرع.

جدول يوضح بعض الزراعات المتعددة:

الرقم	النبات	النباتات المرافقة	الفائدة
1	الفاصوليا	الذرة	يثبت النيتروجين في التربة و يتعلق على الذرة
2	الريحان	البندورة والبانجان البازيلاء و الفول	طارد لبعض الفراش كالفراشة البيضاء و الدودة القرنية و يحسن من النمو و النكهة
3	ليسان الثور	البندورة و الفراولة و الذرة و الخس	جذور لسان الثور العميقة تعمل على سحب عناصر الكالسيوم و البوتاسيوم الى الاعلى. كما ان اوراقه المتحللة تعتبر مادة مخصبة للتربة و النباتات المجاورة له. ناهيك عن انه يجذب النحل و الاعداء الطبيعية كالحشرات الطائرة. و ايضا يحسن النمو و النكهة
4	التنعع	البندورة و الزهرة و في محيط الحديقة او المزرعة	طارد للخنافس النطاطة
5	بابونج	زهرة ملفوف بصل بروكلي و الخس	يحسن النمو و النكهة
6	الزعتري	المفلوف و البصل و اللفت و الشمندر يزرع في انحاء الحديقة و الفواصل و السلاسل بين قطع الارض	يمنع العث
7	الفجل	السبانخ	يساعد الفجل على ردع حشرات الأوراق و الآفات الأخرى التي تستهدف السبانخ بينما يقوم بتفتيت التربة المضغوطة بجذورها العميقة. تحسين بنية التربة و الحد من أضرار الآفات.
8	ميرمية	اكليل الجبل الزهرة و اللفت و الشمندر	تمنع العث و ذبابة التخمر
9	الشبث	الخيار	يجذب الشبث الحشرات المفيدة مثل الدبابير المفترسة و الذباب الحوام، التي تفترس آفات الخيار الشائعة مثل المن و خنافس الخيار. إزرع الشبث بالقرب من نباتات الخيار لتشجيع مكافحة الآفات الطبيعية و زيادة إنتاجية الخيار
10	اكليل الجبل	زهرة فاصولياء و جزر	تمنع العث و الخنافس
11	الثوم	الجزر	من المعروف أن الثوم المعمر يطرد الآفات مثل حشرة المن، و ذباب الجزر، و الديدان الخيطية، و ذلك بفضل رائحته القوية. يمكن أن تساعد زراعة الثوم المعمر بجانب الجزر في حماية الجزر من الآفات و في نفس الوقت تحسين نكهته. طبيعة الاندماج التي يُعرف بها نباتات الثوم المعمر تجعلها مثالية للزراعة مع الجزر، مما يزيد من المساحة و يعزز النمو الصحي لكلا المحصولين.
12	القرص	مرافق جيد لمعظم النباتات و خاصة التي تحتوي على زيوت	مخصب جيد للتربة و يستخدم لعمل سماد سائل.
13	الخزامى	مرافق لمعظم الخضروات و الفواكهة مثل التوت و الحمضيات	طارد لبعض الحشرات مثل الذباب و يجذب حشرات اخرى مثل النحل و الدسوقة و طارد للخنافس العنكبوتية.



3. الزراعة العضوية:

تحظر هذه الطريقة استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية مثل المبيدات الحشرية والأسمدة. تُستخدم في هذه الطريقة بدائل طبيعية مثل السماد العضوي ومبيدات الآفات الحيوية. مثال: استخدام السماد العضوي من روث الحيوانات أو بقايا المحاصيل.

4. الزراعة الحيوية:

تُرَكِّزُ هذه الطريقة على تعزيز النشاط البيولوجي في التربة من خلال استخدام الكائنات الدقيقة والنباتات والمواد العضوية. تُساعد هذه الطريقة على تحسين خصوبة التربة وامتصاص العناصر الغذائية من قبل النباتات. مثال: استخدام بكتيريا الجذور لتحسين امتصاص النيتروجين من قبل النباتات.

5. الزراعة الحراجية:

تُدمج هذه الطريقة الأشجار مع المحاصيل أو الحيوانات في نفس النظام الزراعي. تُساعد هذه الطريقة على تحسين خصوبة التربة والحد من تآكلها، وتوفير المأوى والغذاء للحياة البرية. مثال: زراعة أشجار الفاكهة مع محاصيل الحبوب أو تربية الحيوانات.

بالإضافة إلى هذه الأمثلة، تشمل ممارسات الزراعة الإيكولوجية أيضًا:

الحفاظ على المياه: استخدام تقنيات الري الموفرة للمياه مثل الري بالتنقيط.
مكافحة الآفات بطرق طبيعية: استخدام الحشرات المفيدة والطيور الجارحة لمكافحة الآفات.
إدارة المراعي: رعي الحيوانات بطريقة مستدامة للحفاظ على صحة المراعي.

ختاماً، تُقدِّم الزراعة الإيكولوجية العديد من الفوائد للمزارعين والبيئة والمجتمع. من خلال تعزيز صحة التربة وتحسين التنوع البيولوجي والحد من الاعتماد على المدخلات الكيميائية، تُساهم هذه الممارسات في ضمان مستقبل زراعي مستدام.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (n.d.). Agroecology: Home

<https://www.fao.org/agroecology/home/ar/>

أما بخصوص فلسطين

يعتبر مربو النحل من أهم التعاونيين ويعتبر توفير مراعي طبيعية للنحل أمر هام جداً ضمن النظام البيئي لذلك ينصح بوضع خلايا النحل ضمن الغابات التي تحتوي على أشجار وشجيرات رحيقية وتزهر في أوقات مختلفة. نباتات المراعي للنحل

ما هي نباتات المراعي للنحل؟

هي نباتات تنتج الرحيق وحبوب اللقاح بكميات وفيرة، وتوفر مصدراً غذائياً مهماً للنحل على مدار العام.

ما هي فوائد نباتات المراعي للنحل؟

تُساعد في الحفاظ على صحة النحل: توفر نباتات المراعي للنحل العناصر الغذائية التي يحتاجها للبقاء على قيد الحياة والازدهار.

تُحسّن من إنتاج العسل: عندما يكون لدى النحل إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من نباتات المراعي، فإنها تنتج المزيد من العسل.

تُعزز التنوع البيولوجي: تجذب نباتات المراعي مجموعة متنوعة من الحشرات الأخرى، بما في ذلك الملقحات الأخرى مثل الفراشات.

تُحسّن من صحة التربة: تساعد جذور نباتات المراعي على منع تآكل التربة وتحسين جودة التربة.

ما هي أنواع نباتات المراعي للنحل؟

هناك العديد من أنواع نباتات المراعي للنحل، ولكن بعضاً من أكثرها شيوعاً تشمل:

الأشجار: تشمل الأشجار الرحيقية كالزيزفون، والبلوط، والصفصاف، والليمون.



شجرة الزيزفون

الأعشاب: تشمل الأعشاب الحقيقية كالنعناع، الريحان، الزعتر، والخزامى.



النعناع

الخضروات: تشمل الخضروات الحقيقية كالبصل، والثوم، والكوسا، والبطيخ.



الكوسا

الفواكه: تشمل الفواكه الحقيقية كالتفاح، والموز، والفراولة، والتوت.



الفراولة

زهور: تشمل الزهور الحقيقية كشقائق النعمان، وعباد الشمس، والورود، والخزامى.



شقائق النعمان

من خلال زراعة نباتات المراعي للنحل، يمكنك مساعدة هذه المخلوقات المهمة والحفاظ على صحة البيئة.

توصيات للزراعة الإيكولوجية في فلسطين: على المستوى الفردي للمزارعين:

التعلم والتدريب:

المشاركة في برامج التدريب والدورات التي تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية حول ممارسات الزراعة الإيكولوجية.

تبادل الخبرات مع المزارعين الآخرين الذين يمارسون الزراعة الإيكولوجية.
البحث عن المعلومات والموارد المتاحة حول الزراعة الإيكولوجية من خلال الإنترنت والكتب والمجلات.

تقييم المزرعة:

إجراء تقييم شامل للمزرعة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المتعلقة بالتحول إلى الزراعة الإيكولوجية.

وضع خطة عمل محددة تحدد الخطوات اللازمة للتحويل إلى الزراعة الإيكولوجية.

تطبيق ممارسات الزراعة الإيكولوجية:

تقليل الاعتماد على المدخلات الكيميائية واستخدام بدائل طبيعية مثل السماد العضوي ومبيدات الحشرات الحيوية.
تعزيز التنوع البيولوجي في المزرعة من خلال زراعة محاصيل متنوعة وجذب الحيوانات المفيدة.
تحسين صحة التربة من خلال ممارسات مثل الحرث الخفيف والتغطية النباتية.
إدارة المياه بكفاءة لتقليل استهلاكها.

الحصول على شهادة الزراعة العضوية:

الانضمام إلى جمعية زراعية عضوية والحصول على شهادة الزراعة العضوية لمنتجاتك.
اتباع معايير الزراعة العضوية التي تضمن جودة وسلامة المنتجات.

على المستوى المجتمعي:

تأسيس جمعيات تعاونية للمزارعين العضويين:

إنشاء جمعيات تعاونية للمزارعين العضويين لتوفير الدعم والخدمات للمزارعين، مثل التدريب والتسويق والوصول إلى المدخلات.

تعزيز التعاون بين المزارعين لتبادل الخبرات والمشتريات الجماعية.

الترويج للمنتجات الإيكولوجية:

زيادة الوعي لدى المستهلكين بفوائد المنتجات الإيكولوجية من خلال حملات التوعية والترويج.
إقامة أسواق للمزارعين لبيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين.
التعاون مع المتاجر والمطاعم لبيع المنتجات الإيكولوجية.

الدعوة إلى سياسات داعمة:

العمل مع الحكومات لوضع سياسات تدعم الزراعة الإيكولوجية، مثل تقديم الحوافز للمزارعين العضويين وتمويل البحوث والتطوير. المشاركة في صياغة اللوائح والتشريعات المتعلقة بالزراعة العضوية. الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة الإيكولوجية.

على المستوى الحكومي:

وضع استراتيجية وطنية للزراعة الإيكولوجية: وضع خطة وطنية شاملة لتطوير وتعزيز الزراعة الإيكولوجية في فلسطين. تحديد الأهداف والغايات للزراعة الإيكولوجية. تحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

توفير الدعم للمزارعين العضويين:

تقديم حوافز مالية للمزارعين الذين يتحولون إلى الزراعة الإيكولوجية أو يمارسونها بالفعل. تمويل برامج التدريب والتعليم للمزارعين حول ممارسات الزراعة الإيكولوجية. دعم إنشاء جمعيات تعاونية للمزارعين العضويين.

دعم البحث والتطوير:

تمويل البحوث لتطوير تقنيات وممارسات جديدة للزراعة الإيكولوجية. دعم إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الزراعة الإيكولوجية. نشر نتائج البحوث والدراسات بين المزارعين والمهنيين.

تحسين البنية التحتية:

تطوير بنية تحتية مناسبة لتخزين ونقل وتسويق المنتجات الإيكولوجية. إنشاء مختبرات لتحليل جودة المنتجات الإيكولوجية. توفير أنظمة ري فعالة لتقليل استهلاك المياه.

الفصل السادس (الزراعة الإيكولوجية والجمعيات التعاونية)

◀ الزراعة الإيكولوجية والجمعيات التعاونية: شراكة نحو مستقبلٍ زراعيٍّ مستدامٍ

تلعبُ الجمعياتُ التعاونيةُ دوراً هاماً في تعزيزِ الزراعةِ الإيكولوجيةِ ونشرِ ممارساتها المستدامةِ بين المزارعين. إليك بعضُ النقاطِ التي تُوضِّحُ هذه الشراكة:

1. دعمُ المزارعين:

تُوفِّرُ الجمعياتُ التعاونيةُ للمزارعينَ الإيكولوجيين خدماتٍ أساسيةً مثل:

*التدريبُ والتثقيفُ على ممارساتِ الزراعةِ الإيكولوجية.

*توفيرُ المدخلاتِ الزراعيةِ العضويةِ والطبيعيةِ.

*الوصولُ إلى خدماتِ البحثِ والتطويرِ.

*الربطُ بالأسواقِ والتجارِ.

تُساعدُ هذه الخدماتُ المزارعينَ على تحسينِ مهاراتهم وإنتاجيتهم، ممَّا يؤدي إلى زيادةِ دخلهم وتحسينِ معيشتهم.

2. تطويرُ سلاسلِ القيمة:

تُساعدُ الجمعياتُ التعاونيةُ في تأسيسِ سلاسلِ قيمةٍ عادلةٍ وفعالةٍ لمنتجاتِ الزراعةِ الإيكولوجيةِ.

تشملُ هذه السلاسلُ جميعَ المراحلِ من الإنتاجِ والتجهيزِ والتسويقِ، ممَّا يؤدي إلى ضمانِ جودةِ المنتجاتِ وأسعارٍ عادلةٍ للمزارعينَ والمستهلكينَ.

3. تمويلُ المشاريع:

تُوفِّرُ الجمعياتُ التعاونيةُ للمزارعينَ الإيكولوجيينَ فرصاً للحصولِ على التمويلِ اللازمِ لتطويرِ مشاريعهم.

تشملُ هذه المشاريعُ شراءَ المعداتِ الزراعيةِ، وبناءَ البنيةِ التحتيةِ، وتوسيعَ نطاقِ الإنتاجِ.

4. رفع الوعي:

تُساعدُ الجمعياتُ التعاونيةُ في رفع الوعي حول فوائد الزراعة الإيكولوجية، وفوائدها للمزارعين، والبيئة، والمجتمع.

تُنظّم حملات توعية وتدريب للمزارعين والمستهلكين، وتُشارك في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بالزراعة المستدامة.

5. تمثيل المزارعين:

تُمثّل الجمعياتُ التعاونيةُ مصالح المزارعين الإيكولوجيين في المحافل والسياسات الزراعية.

تُشارك في وضع السياسات والدعوة إلى اعتماد ممارسات زراعية مستدامة، وتُدافع عن حقوق المزارعين في الحصول على الدعم والتمويل.

نماذج ناجحة:

هناك العديد من النماذج الناجحة حول العالم التي تُظهر كيف تُساهم الجمعياتُ التعاونيةُ في تعزيز الزراعة الإيكولوجية. على سبيل المثال،

في كينيا، ساعدت جمعية «Kitui Coffee Farmers' Association» على تحسين معيشة أكثر من 1000 مزارع من خلال تحويل مزارعهم إلى الزراعة العضوية.

الجمعية التعاونية الزراعية البيولوجية في تنزانيا (BioTANZ): ساعدت هذه الجمعية التعاونية أكثر من 2000 مزارع على التحول إلى الزراعة العضوية، كما ساعدتهم في الحصول على شهادة عضوية دولية.

منظمة مزارعي المنتجات العضوية في أمريكا الشمالية (NOFA): تدعم هذه المنظمة المزارعين العضويين في الولايات المتحدة وكندا من خلال توفير برامج التعليم والتدريب والبحث.

وعليه...

تُعدُّ الشراكة بين الزراعة الإيكولوجية والجمعيات التعاونية ضرورية لضمان مستقبل زراعي مستدام. تُساعد هذه الشراكة على دعم المزارعين، وتطوير سلاسل القيمة، وتمويل المشاريع، ورفع الوعي، وتمثيل مصالح المزارعين. مع استمرار نمو الطلب على المنتجات العضوية والمستدامة، ستُصبح هذه الشراكة أكثر أهمية في السنوات القادمة.

الأمم المتحدة. (2021). المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الدورة الموضوعية للعام 2021.

الجمهورية التشيكية (2001) تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

في فلسطين هناك العديد من النماذج الناجحة التي تُظهر كيف تُساهم الجمعيات التعاونية في تعزيز الزراعة الإيكولوجية. على سبيل المثال،

جمعية ربحانة للإنتاج والتصنيع الزراعي، والتي تقوم بتنفيذ مشروع لزراعة الأشتال والخضراوات على أسطح المنازل من خلال استخدام نظام الزراعة المائية، وكذلك مشروع الزراعة المائية السمكية والذي يهدف إلى إنتاج محاصيل زراعية (ورقية جذرية) خالية من الكيماويات من خلال إستزراعها مائياً وتزويدها بسماد عضوي ناتج عن فضلات الأسماك المفلترّة.

الفصل السابع واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

< الوضع القانوني لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين

الوضع القانوني لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين يتسم بالتطور والتنوع. تتنوع هذه المؤسسات وتشمل التعاونيات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والشركات غير الربحية. هناك بعض النقاط الرئيسية التي يمكن الإشارة إليها:

- 1. التعاونيات:** تخضع للقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن التعاونيات، والذي يحدد الأطر القانونية والتنظيمية لإنشاء وإدارة التعاونيات في فلسطين. هذا القانون يهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الأعضاء وتحقيق التنمية المستدامة.
- 2. الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية:** تُنظم هذه المؤسسات بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000. يشمل هذا القانون إجراءات التسجيل والرقابة والتمويل، ويهدف إلى دعم العمل الخيري والتنموي.
- 3. الشركات غير الربحية:** يمكن تسجيل الشركات غير الربحية وفقاً لقانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وتعديلاته، يتيح هذه الإطار القانوني للشركات تحقيق أهداف اجتماعية وتضامنية دون توزيع الأرباح على المساهمين.
- 4. التشريعات الأخرى:** هناك تشريعات وقوانين أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية قد تؤثر على عمل هذه المؤسسات، مثل قانون العمل وقوانين الضرائب.

تعمل هذه المؤسسات على تعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في فلسطين، وتلعب دوراً مهماً في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

< أهم اشكال الدعم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين

تتعدد أشكال الدعم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين وتشمل عدة مجالات رئيسية:

1. الدعم الحكومي:

■ **التشريعات والسياسات:** وضعت الحكومة الفلسطينية قوانين وسياسات لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مثل قانون التعاونيات.

■ **الدعم المالي:** تقدم الحكومة بعض الدعم المالي والتسهيلات المالية للمشاريع الصغيرة والتعاونيات.

■ **التدريب والتأهيل:** توفير برامج تدريب وتأهيل لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في هذا القطاع.

2. الدعم الدولي:

■ **المساعدات والمنح:** تقدم العديد من المنظمات الدولية والجهات المانحة دعماً مالياً وفنياً لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

■ **برامج التعاون الدولي:** تشمل برامج التعاون الدولي مشاريع لتبادل الخبرات وبناء القدرات.

3. الدعم المحلي والمجتمعي:

■ **التعاونيات والمجتمعات المحلية:** يشكل الدعم المتبادل بين أعضاء التعاونيات والمجتمعات المحلية أساساً قوياً لتعزيز هذه المؤسسات.

■ **المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية:** تلعب دوراً مهماً في تقديم الدعم الفني والتدريبي والمالي.

4. الدعم الأكاديمي والتعليمي:

■ **الجامعات والمؤسسات التعليمية:** تقدم برامج تعليمية وبحثية تركز على تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

■ **مراكز الأبحاث والدراسات:** تسهم في تقديم دراسات وأبحاث تساعد في تطوير السياسات والممارسات في هذا القطاع.

5. الدعم المالي:

■ **البنوك والمؤسسات المالية:** توفر بعض البنوك والمؤسسات المالية منتجات مالية مخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والتعاونيات.

■ **صناديق التمويل:** توجد صناديق تمويل محلية ودولية تهدف إلى دعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تتضافر هذه الجهود المختلفة لتشكيل بيئة داعمة لنمو وتطور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في فلسطين تبنى مجلس الوزراء الفلسطيني لموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقرار بتاريخ 2024/2/5 وتم توقيع اتفاقية بين هيئة العمل التعاوني والإغاثة الزراعية ومجموعة من المؤسسات الفاعلة لإنشاء مركز دعم للاقتصاد الاجتماعي والتعاوني يفضي لتشكيل منتدى لذلك لاحقاً

< العوائق القانونية والاقتصادية أمام تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تواجه تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين مجموعة من المشكلات والعوائق القانونية والاقتصادية التي تعرقل نموها وفعاليتها، وتشكل تحديات رئيسة ومنها:

العوائق القانونية:

1. عدم وجود إطار قانوني واضح ومحدد:

تعدد القوانين وتضاربها: قد يؤدي تعدد القوانين وتضاربها إلى صعوبات في تطبيقها على التعاونيات والجمعيات، مما يعرقل عمل هذه المؤسسات.

■ **تحديات التسجيل والتنظيم:** بعض المؤسسات تواجه صعوبات في عمليات التسجيل والتراخيص، والتي قد تكون معقدة وبيروقراطية.

2. الرقابة والإشراف:

■ **قلة الرقابة والدعم الحكومي:** ضعف الرقابة والدعم من قبل الجهات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في الشفافية والإدارة.

■ **نقص التوجيه والإرشاد القانوني:** قلة التوجيه والإرشاد القانوني للمؤسسات التعاونية والجمعيات والمنظمات الأخرى يمكن أن يعيق الامتثال للقوانين والتشريعات.

العوائق الاقتصادية:

1. نقص التمويل:

قيود التمويل: صعوبة الوصول إلى التمويل الكافي من البنوك والمؤسسات المالية تمثل تحدياً كبيراً، خصوصاً في ظل غياب الضمانات الكافية.

قلة الاستثمارات: قلة الاستثمارات في المشاريع التعاونية والاجتماعية بسبب المخاطر العالية المتصورة وعدم وجود عائد مالي سريع.

2. ضعف البنية التحتية:

نقص البنية التحتية: نقص البنية التحتية المناسبة، مثل الطرق ووسائل النقل، يعيق الوصول إلى الأسواق ويزيد من تكاليف الإنتاج والتسويق.

قلة التكنولوجيا: ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والإنتاج يمكن أن يقلل من الكفاءة والقدرة التنافسية.

3. الأسواق والتسويق:

منافسة السوق: المنافسة القوية من الشركات الكبيرة والمستوردة تجعل من الصعب على التعاونيات الصغيرة والمزارعين المحليين تسويق منتجاتهم بأسعار منافسة.

قلة الوصول إلى الأسواق: صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية تؤدي إلى انخفاض العائدات والإيرادات.

التحديات الأخرى:

1. الوعي والمعرفة:

نقص الوعي والمعرفة: نقص الوعي والمعرفة بمفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بين المزارعين يمكن أن يعيق قبولهم لهذه النماذج الاقتصادية.

التعليم والتدريب: قلة البرامج التعليمية والتدريبية التي تدعم مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني تعيق تطوير القدرات المحلية.

2. البيئة السياسية:

عدم الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي والأمني في فلسطين يؤثر سلباً على استدامة ونمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامن.

القيود والاحتلال: القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة تؤدي إلى صعوبات كبيرة في إدارة وتطوير المشاريع التعاونية.

منهجيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم صغار المزارعين لمواجهة آثار التغير المناخي والتحول للزراعة الإيكولوجية

لدعم صغار المزارعين في فلسطين لمواجهة آثار التغير المناخي والتحول إلى الزراعة الإيكولوجية، يمكن تبني مجموعة من منهجيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المصممة خصيصاً للسياق المحلي، التي يمكن أن تكون فعّالة:

1. التعاونيات الزراعية:

تعاونيات إنتاجية وتسويقية: تشكيل تعاونيات لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية بشكل جماعي، مما يعزز القدرة التنافسية ويساعد في الحصول على أسعار أفضل وتحسين الوصول إلى الأسواق.

تعاونيات مالية: إنشاء تعاونيات لتوفير التمويل الميسر للمزارعين، مما يمكنهم من الاستثمار في تقنيات وممارسات زراعية مستدامة.

2. التعليم والتدريب:

برامج تدريبية حول الزراعة الإيكولوجية: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول تقنيات الزراعة الإيكولوجية مثل التسميد العضوي، إدارة المياه بكفاءة، واستخدام المحاصيل المتكيفة مع الظروف المناخية.

التعليم المستمر والتوجيه: تقديم دعم مستمر من خلال مستشارين زراعيين وخبراء محليين في الزراعة المستدامة لمساعدة المزارعين على تبني الممارسات الإيكولوجية.

3. التكنولوجيا الزراعية المستدامة:

استخدام التكنولوجيا الخضراء: تشجيع استخدام تقنيات مثل الطاقة الشمسية للري وأنظمة الري بالتنقيط لتقليل استهلاك المياه والطاقة.

البحث والتطوير المحلي: دعم الأبحاث لتطوير حلول زراعية مبتكرة تتناسب مع الظروف المحلية الفلسطينية وتحديات التغير المناخي.

4. الشبكات والدعم المجتمعي:

شبكات المزارعين: إنشاء شبكات تعاونية للمزارعين لتبادل المعرفة والخبرات والتعاون في حل المشكلات المشتركة.

الدعم المجتمعي: تعزيز دور المجتمعات المحلية في دعم صغار المزارعين من خلال المبادرات المحلية والتعاونيات.

5. التسويق والتمويل العادل:

أسواق المزارعين: إنشاء أسواق محلية لبيع المنتجات الزراعية مباشرة من المزارعين إلى المستهلكين، مما يعزز العائدات ويقلل من الوسطاء.

تمويل جماعي ومنح: استخدام منصات التمويل الجماعي والحصول على منح لدعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمستدامة.

6. السياسات والدعم الحكومي:

سياسات داعمة: الضغط على الحكومة لتبني سياسات تشجع على الزراعة الإيكولوجية وتوفير الحوافز المالية والتقنية للمزارعين.

برامج دعم حكومية: توفير برامج حكومية لدعم صغار المزارعين مثل التأمين الزراعي، القروض الميسرة، والدعم الفني.

7. التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية:

شراكات مع المنظمات غير الحكومية: التعاون مع المنظمات المحلية والدولية التي تعمل في مجال التنمية الزراعية لتقديم الدعم الفني والمالي.

برامج دولية: الاستفادة من برامج الدعم الدولي التي تهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة والتكيف مع التغير المناخي.

من خلال تبني هذه المنهجيات، يمكن لصغار المزارعين تحسين قدرتهم على التكيف مع آثار التغير المناخي والانتقال إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة وإيكولوجية.

الخلاصة

إن نموذج الأعمال الإقتصادي الإجتماعي والتضامني هو أحد أهم وسائل التدخل والاستجابة في بيئة الأعمال الدائمة التغير، والتعاونيات بوصفها أحد أهم اللاعبين فيه وبفضل قيمها المتشابهة المتمثلة في المساعدة المتبادلة والتضامن والإدارة الذاتية والديمقراطية وسعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو تنمية المجتمع ككل، تمثل الحركة التعاونية نموذجًا للتنمية تربطه طبيعته وتعريفه ارتباطًا وثيقًا بالتنمية البيئية والمجالات ذات الصلة، سواء كانت حماية التنوع البيولوجي، أو حماية الغابات، أو الاستخدام المناسب للتكنولوجيا، أو التعليم في المسائل البيئية.

ويتضمن النهج التعاوني أدوات ذات نطاق وفعالية لا تقدر بثمن لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، وبالتالي مكافحة أحد العوامل الرئيسية المسببة لتدهور مناطق الغابات والبيئة بشكل عام، ألا وهو الفقر.

إن توليد العمل الحر، وإنشاء سلاسل الإنتاج، وتنشيط الأسواق المحلية، وإدراج الفئات السكانية المهمشة في نظام الإنتاج، والمشاركة في إدارة المشاريع في المجتمع، وسهولة نقل الوعي الجماعي بالحاجة إلى الرعاية البيئية كلها أمور خصائص الجمعيات التعاونية، وعلى هذا النحو، توفر للملايين من الفقراء وسائل واقعية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير، والمشاركة في بناء نموذج مستدام بطبيعته.

إن تعزيز النموذج التعاوني كأداة للقضاء على الفقر، وهو أحد أكبر مدمرات البيئة، من شأنه أن يضمن إدارة أفضل للموارد الطبيعية، والحفاظ على الحياة البرية والاستخدام الرشيد للغابات الطبيعية

النتائج

1. التغيير المناخي خطر عام يواجه الجميع لكن أحد أهم المتأثرين به هم صغار المزارعين.
 2. الزراعة الإيكولوجية هي أحد أهم الحلول المهمة لمواجهة آثار التغيير المناخي
 3. التعاونيات أحد أهم وسائل التدخل والاستجابة لمواجهة آثار التغيير المناخي لاعتمادها قيم العدالة التي تشكل طاقة إيجابية لاعتماد العدالة المناخية.
 4. الزراعة الإيكولوجية هي أفضل الممارسات الزراعية للحفاظ على بيئة متوازنة تحافظ على جميع مكونات البيئة
 5. تعد العدالة المناخية وجهاً آخر للعدالة الاجتماعية الهدف الرئيسي لنموذج الأعمال الاقتصادي الاجتماعي والتضامني.
- البحث في دور الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني في الحفاظ على صغار المزارعين من آثار التغيير المناخي والتحول إلى الزراعة الإيكولوجية ذو أهمية كبيرة لأسباب متعددة:
- أ- **الحفاظ على سبل العيش:** صغار المزارعين هم من بين الفئات الأكثر تأثراً بالتغيير المناخي. الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني يمكن أن يوفر لهم الدعم المالي والتقني لمواجهة هذه التحديات، مما يساعدهم في الحفاظ على سبل عيشهم.
 - ب- **تعزيز العدالة الاجتماعية:** التعاونيات تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد بشكل عادل وتمكين المزارعين من الحصول على المدخلات الزراعية بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى توفير فرص التسويق العادل لمنتجاتهم.
 - ج- **التحول نحو الاستدامة:** الزراعة الإيكولوجية تعتبر من أهم الاستراتيجيات لتحقيق الاستدامة الزراعية. الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني يلعب دوراً مهماً في دعم هذا التحول من خلال تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة التي تقلل من استخدام المواد الكيميائية وتحسن من صحة التربة والنظم البيئية.
6. تعزيز الوعي والتعلم الجماعي: من خلال العمل التعاوني، يمكن لصغار المزارعين تبادل المعرفة والخبرات حول أفضل الممارسات لمواجهة التغيير المناخي والتحول إلى الزراعة الإيكولوجية، مما يعزز من قدرتهم على التكيف والاستدامة.
 7. تقليل المخاطر المشتركة: التعاونيات الزراعية تتيح للمزارعين مشاركة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التغييرات المناخية، مما يخفف من الأثار الاقتصادية على الفرد الواحد ويعزز من استقرارهم الاقتصادي.
 8. دعم السياسات الزراعية: الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني يساهم في تعزيز صوت صغار المزارعين في السياسات الزراعية الوطنية، مما يتيح لهم التأثير في صنع القرار وضمان أن تكون السياسات داعمة لاستدامتهم وتكيفهم مع التغييرات المناخية.

التوصيات

1. زيادة الوعي العام بأخطار التغير المناخي على البيئة، وتبني مفاهيم الزراعة البيئية كأحد الحلول لمواجهة آثار التغير المناخي
2. عقد دورات وورش عمل للتوعية بأهمية الزراعة الإيكولوجية وتبني السياسات الداعمة لها.
3. سن القوانين والتشريعات المناسبة لاعتماد مفاهيم الزراعة الإيكولوجية.
4. اعتماد نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد وسائل التدخل والاستجابة لمواجهة آثار التغير المناخي.
5. استخدام الكيانات التعاونية الزراعية كأداة تسمح لصغار المزارعين من تعظيم امكانياتهم ومواردهم لمواجهة الصعوبات التي تواجه المزارع في تطبيق الزراعة البيئية.
6. ادماج مفاهيم الزراعة الإيكولوجية ضمن المناهج التعليمية الزراعية، إعداد تقارير إعلامية حول آثار التغير المناخي، واعتماد الزراعة الإيكولوجية من الحلول لمواجهته، وإعداد تقارير إعلامية حول نماذج الزراعة الإيكولوجية الموجودة، وإبرازها والدعوة إلى تطبيقها وتوسيعها.

المصادر والمراجع

1. MCE Clean Energy. (2023). ما هي العدالة المناخية؟
[/https://mcecleanenergy.org/ar/what-is-climate-justice](https://mcecleanenergy.org/ar/what-is-climate-justice)
2. Climate Science. (n.d). الغازات الدفيئة المتقدمة.
<https://climatescience.org/ar/advanced-greenhouse-gases>
3. (C40 Knowledge Hub. (2022). تغير المناخ 2022:
التخفيف من تغير المناخ - IPCC - AR6 WGIII.
https://www.c40knowledgehub.org/s/article/Climate-Change-2022-Mitigation-of-Climate-Change-AR6-WGIII-IPCC?language=en_US
4. International Journalists' Network. (n.d). شبكة الصحفيين الدولية.
<https://ijnet.org/ar>
5. (Food and Agriculture Organization. (n.d). تحليل بيانات AQUASTAT.
<https://www.fao.org/aquastat/ar/data-analysis/>
6. (Palestinian Central Bureau of Statistics. (n.d). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
<https://www.pcbs.gov.ps/>
7. مؤسسة الأغذية والزراعة (FAO). (n.d.). Agroecology: Overview
<https://www.fao.org/agroecology/overview/ar/>
8. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). (2020). Agroecology: A holistic path towards sustainable food systems
<https://www.ifad.org/ar/web/knowledge/-/agroecology-a-holistic-path-towards-sustainable-food-systems>
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (n.d.). Agroecology: Overview
<https://www.fao.org/agroecology/overview/ar/>
10. مرجع ذكر سابقاً (FAO). (n.d.). Agroecology: Home
<https://www.fao.org/agroecology/home/ar/>
11. الأمم المتحدة (2021) المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الدورة الموضوعية للعام 2021.
12. الجمهورية التشيكية (2001) تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

التعريف بالباحثين

الاسم: عماد محمد أبو دواس

استشاري وباحث بالاقتصاد والفكر التعاوني

خبير بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

emad00dawas@gmail.com

00972599879303

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس في إدارة الأعمال.

الخبرات العملية:

إدارة وتنسيق عمليات التشغيل وتطوير سياسات العمل.

تطوير وتنفيذ برامج ومبادرات لتعزيز التعاون بين الجمعيات التعاونية.

قيادة جهود التوعية والتدريب على العمل التعاوني.

الأبحاث والدراسات:

كاتب ومعد للعديد من المقالات والدراسات التعاونية، منها:

1. ضعف مساهمة التعاونيات في الناتج المحلي
2. التعاونيات العمالية في العالم العربي بين النظرية والتطبيق
3. التعاون بين التعاونيات
4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل التعاوني
5. الوعي التعاوني
6. الحكومة والمساعدات
7. المنح والمساعدات
8. العديد من الافكار والمبادرات التعاونية

المهارات:

استشاري في الاقتصاد والفكر التعاوني.

إعداد وتنسيق الدراسات والأبحاث التعاونية.

تطوير وتنفيذ استراتيجيات التعاون.

الإنجازات:

تيسير ومساعدة تسجيل أكثر من عشرين جمعية تعاونية.

الحصول على العديد من شهادات التقدير لمساهماته في تعزيز العمل التعاوني.

المشاركات:

شارك في العديد من الورش والمؤتمرات المحلية والدولية، كان آخرها مؤتمر الوزراء التعاوني لدول آسيا والمحيط الهادي في الأردن.

العضويات المهنية: عضو في جمعية خيرية، ممثل عن جمعية تعاونية، عضو مؤسس في شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بالشرق الاوسط وشمال افريقيا

الاسم: محمد رامز جرار

jarrar@esdc-pal.org

0598923110

ممارس وباحث ومستشار في مجال إدارة الموارد الطبيعية، حصلت على درجة البكالوريوس في الغابات والبيئة من جامعة حلب، سوريا في عام 2001. ومنذ ذلك الوقت، شغلت مناصب فنية قيادية في مشاريع مختلفة في مجالات تطوير البيئة وكخبير في التغيير المناخي.

العضويات:

- عضو مجلس إدارة في مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة BERG فلسطين.
- عضو اللجنة الوطنية لتذوق زيت الزيتون الفلسطيني.
- عضو الهيئة العامة للمشروع الانشائي العربي.
- عضو نقابة المهندسين الزراعيين.
- عضو المنتدى العربي للخدمات الاستشارية الريفية (AFRAS) – منظمة الأغذية والزراعة FAO والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD.
- مستشار زراعي لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

شارك في العديد من المؤتمرات الدولية و ورش العمل المحلية والخارجية بموضوع التغيرات المناخية.

The Role of the Social and Solidarity Economy in Enhancing Farmers Capabilities in the Context of Climate Change and Transitioning to Ecological Agriculture

> Research Importance and Methodology

Research Problem: The researchers observed, through their examination of the roles of the social and solidarity economy, that these roles can play a significant part in the global efforts to address the alarming impacts of climate change, which affect various sectors, particularly agriculture. Among the most impacted groups are small-scale farmers who operate within the agricultural sector. These farmers are particularly vulnerable to natural disasters resulting from climate change and, even more so, to the degradation of the natural resources on which their livelihoods depend. Therefore, they require support to help counteract the effects of climate change.

1. Research Importance:

The research examines the impact of climate change on small-scale farmers and the challenges they face in light of this change. It aims to analyze the role of the social and solidarity economy in alleviating these challenges and ensuring the sustainability of small-scale farmers. The significance of this research lies in providing practical solutions to support small-scale farmers by promoting the concept of the social and solidarity economy as an effective tool for their empowerment.

2. Research Objectives:

- Analyze the Impact of Climate Change on Small-Scale Farmers: Investigate the challenges faced by small-scale farmers due to climate change and examine its effects on their productivity and sustainability.
- Explore the Role of the Social and Solidarity Economy: Identify how cooperatives and the social economy can be used as tools to mitigate the effects of climate change on small-scale farmers.
- Provide Recommendations: Develop practical proposals to strengthen the role of cooperatives in supporting small-scale farmers in facing climate change.

3. Research Methodology

- **Descriptive-Analytical Approach:** The research adopts a descriptive-analytical approach, aiming to describe and analyze phenomena related to climate change and the role of the social and solidarity economy in mitigating its impacts.
- **Data Collection:**
 - o **Secondary Data:** Analyze previous studies, international reports, and available statistics regarding the impact of climate change on small-scale farmers and the role of the social and solidarity economy.
 - o **Primary Data:** Conduct interviews with small-scale farmers, cooperative leaders, and experts in the social economy to gather field insights on the topic.
- **Data Analysis:** Employ qualitative data analysis methods to identify key patterns and trends related to the research.

4. Theoretical Framework:

- **Concepts of Social and Solidarity Economy:** A comprehensive definition of social and cooperative economies and their roles in sustainable development.
- **Climate Change and Its Effects on Agriculture:** An overview of climate change and a detailed explanation of how it affects agricultural systems, with a specific focus on small-scale farmers.
- **Examples of Successful Agricultural Cooperatives:** A study of case studies and models of agricultural cooperatives that have successfully supported small-scale farmers in facing climate change.

5. Results Analysis:

- **Main Challenges:** Analyzing the challenges faced by small-scale farmers due to climate change.
- **Role of Cooperatives:** Assessing the effectiveness of cooperatives in mitigating these challenges.

Conclusion

The social and solidarity economy business model is one of the most effective mechanisms for intervention and response in an ever-evolving business environment. Cooperatives, as key stakeholders within this model, are guided by their core values of mutual assistance, solidarity, self-management, and democracy. They work towards achieving both economic and social objectives aimed at the broader development of the community. In this context, the cooperative movement serves as a development model that is inherently connected to environmental concerns, such as biodiversity conservation, forest protection, sustainable use of technology, and environmental issues education.

The cooperative approach offers invaluable tools with broad scope and effectiveness for improving the social, economic, and cultural conditions of communities, addressing one of the key factors contributing to the degradation of forest areas and the environment in general, which is poverty.

The generation of self-employment, the creation of production chains, the revitalization of local markets, the inclusion of marginalized groups in the production system, participation in community project management, and the easy transmission of collective awareness about the need for environmental care are all characteristics of cooperative associations. As such, they provide millions of the poor with realistic means to significantly improve their social and economic conditions and participate in building a model that is inherently sustainable.

Promoting the cooperative model as a tool to combat poverty—one of the primary environmental threats—would ensure improved management of natural resources, the conservation of wildlife, and the responsible use of natural forests.

Results

1. Climate change is a global threat that affects everyone, but one of its most vulnerable groups is small-scale farmers.
2. Ecological Agriculture is one of the most important solutions to address the effects of climate change.
3. Cooperatives are one of the key means of intervention and response to climate change impacts due to their values of justice, which form a positive force for adopting climate justice.
4. Ecological Agriculture is the best agricultural practice to maintain a balanced environment that preserves all components of the ecosystem.
5. Climate justice is another face of social justice and the main objective of the social and solidarity economy business model.

The research on the role of the social and solidarity economy in protecting small-scale farmers from the effects of climate change and transitioning to ecological agriculture is of significant importance for several reasons:

- A. Preserving Livelihoods:** Small-scale farmers are among the most vulnerable groups to climate change. The social and cooperative economy can provide them with financial and technical support to face these challenges, helping them sustain their livelihoods.
- B. Promoting Social Justice:** Cooperatives promote social justice by distributing resources fairly, enabling farmers to access agricultural inputs at reasonable prices, and providing fair marketing opportunities for their products.
- C. Transitioning to Sustainability:** Ecological agriculture is one of the most important strategies for achieving agricultural sustainability. The social and cooperative economy plays a key role in supporting this transition by promoting sustainable agricultural practices that reduce chemical use and improve soil health and ecosystems.

- 5. Enhancing Awareness and Collective Learning:** Through cooperative work, small-scale farmers can exchange knowledge and experiences on best practices for addressing climate change and transitioning to ecological agriculture, thereby enhancing their capacity for adaptation and sustainability.
- 6. Reducing Shared Risks:** Agricultural cooperatives allow farmers to share the risks arising from climate changes, thereby reducing the economic impacts on individual farmers and enhancing their economic stability.
- 7. Supporting Agricultural Policies:** The social and cooperative economy contributes to amplifying the voice of small-scale farmers in national agricultural policies, enabling them to influence decision-making and ensure that policies support their sustainability and adaptation to climate change.

Recommendations

1. Increase public awareness about the dangers of climate change on the environment and adopt ecological agriculture as a solution to address its impacts.
2. Organize courses and workshops to raise awareness about the importance of ecological agriculture and adopt supportive policies.
3. Enact appropriate laws and regulations to promote the adoption of ecological agriculture concepts.
4. Adopt the social and solidarity economy model as a means of intervention and response to climate change impacts.
5. Utilize agricultural cooperatives as a mechanism to help small-scale farmers maximize their resources and capabilities to overcome the challenges they face in implementing ecological agriculture practices.
6. Integrate ecological agriculture concepts into agricultural education curricula, prepare media reports on the impacts of climate change, promote ecological agriculture as a solution, and prepare media reports highlighting existing ecological agriculture models to showcase and encourage their application and expansion.



تم اعداد هذا البحث والدراسة العلمية وطباعته من خلال

مشروع تعزيز سبل العيش المستدامة من خلال المؤسسات المجتمعية

الذي ينفذه المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ESDC
مع مؤسسة وي افيفكت WE EFFECT السويدية



لاحظ الباحثان من خلال تتبعهما لأدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن هنالك دوراً مهماً من هذه الأدوار يمكن لعبه ضمن السياق والتوجه العالمي المرتعب من اثار التغير المناخي وتأثيره في مناحي عديدة، وبالأخص في القطاع الزراعي وأن إحدى المجموعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ هي صغار المزارعين الذين يعيشون داخله، هؤلاء المزارعون معرضون بشكل خاص للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغير، وأكثر من ذلك متأثرين بتدهور الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل عيشه، لذا فإنهم يحتاجون للمساعدة في عكس اتجاه تغير المناخ.

نتناول الدراسة تأثير التغير المناخي على صغار المزارعين والتحديات التي يواجهونها في ظل هذا التغير. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التخفيف من هذه التحديات والحفاظ على استدامة المزارعين الصغار حيث تبرز أهمية البحث في تقديم حلول عملية للحفاظ على صغار المزارعين، وذلك من خلال تعزيز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة فعالة في دعمهم.



رؤيتنا:

“ اقتصاد مجتمعي مستدام ومنيح ”

رسالتنا:

” نحن مؤسسة أهلية فلسطينية تسعى لتنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً، من خلال التمكين الاقتصادي، وتعزيز العمل التعاوني، وتعزيز الصمود والمنعة، وبما يضمن الحفاظ على الموارد وتطويرها لمواجهة التغيرات المناخية “